الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس – المدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

دروس في علم النحو العربي

(مطبوعة دروس وفق مقرر السنة الثانية ليسانس أدب عربي – دراسات لغوية)

الدكتور: الشاذلي سعدودي

السنة الجامعية

(2024 /2025)



ا د : بشيـــر بوعـ
رئيـس المجلس العلمي

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس – المدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي



دروس في علم النحو العربي

(مطبوعة دروس وفق مقرر السنة الثانية ليسانس أدب عربي – دراسات لغوية)

الدكتور: الشاذلي سعدودي

السنة الجامعية

(2025 /2024)

بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في علم النحو العربي

(مطبوعة دروس وفق مقرر السنة الثانية ليسانس أدب عربي – دراسات لغوية)

المحتوى

الدرس ..... الصفحة

المحتوى 03

مقدمة 04

الدرس الأول: الإسناد في الجملة الاسمية 05

الدرس الثاني: الحذف في الجملة الاسمية 29

الدرس الثالث: إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية (كان وأخواتها) 40

الدرس الرابع: إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية (إنّ وأخواتها وما يعمل عملها) 49

الدرس الخامس: إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية (ظن وأخواتها) 54

الدرس السادس: أفعال المقاربة 57

الدرس السابع: المجرورات، الأنواع والدلالات 63

الدرس الثامن: حروف العطف، الأنواع والدلالات 81

الدرس التاسع: التعريف والتنكير 87

الدرس العاشر: الأسماء المبهمة (أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة) 90

الدرس الحادي عشر: التوابع 96

الدرس الثاني عشر: أسلوب النداء 105

الدرس الثالث عشر: أنواع الجمل 110

قائمة المصادر والمراجع 112

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد الأمين صلى الله وسلّم عليه وعلى آله أجمعين ورضي عن صحابته الكرام وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

هذه مطبوعة دروس ومحاضرات في علم النحو العربي موجهة إلى طلبة " السنة الثانية ليسانس أدب عربي" وفق المقرر الصادر عن ميدان الأدب واللغة العربية والمعتمد من قبل وزارة التعليم العالي.

جاءت الدروس ملخصة ومكيّفة حسب المقرر مع بعض الزيادات أحيانا وفق ما يقتضيه علم النحو وما يقتضيه تحقيق بعض المسائل النحوية.

وقد كان الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع القديمة والحديثة كما هو مثبت في قائمة المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يستفيد طلبتنا منها وممّا جاء فيها من دروس وإشارات إلى مسائل في علم النحو، وينبغي للمستزيد الرجوع إلى مصادر ومراجع المطبوعة للتعمّق والتوسعة أكثر، فالمطبوعة بمثابة دليل للطالب.

والله ولي التوفيق.

د. الشاذلي سعدودي

الدرس الأول: الإسناد في الجملة الاسمية

1- مفهوم الجملة العربية

الجملة في اللغة: « الجُملَة: واحدةُ الجُمَل، والجملة: جماعة الشَّيء، وأجملَ الشيءَ: جمَعه عن تفرقة؛ وأجمل له الحساب كذلك. والجملة: جماعة كلِّ شيء بكماله من الحساب وغيره. يقال: أجملت له الحساب والكلام؛ قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[سورة الفرقان، الآية 32]؛ وقد أجمَلت الحسابَ إذا رددته إلى الجُمْلة »[1].

وفي **اصطلاح** النحويين يستعمل مصطلح " **الجملة** " مرادفاً لمصطلح " **الكلام** "، يقول ابن جني: « أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه؛ وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضُرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصَه، ومَه، ... فكل لفظ استقل بنفسه، وجُنيت منه ثمرة معناه فهو كلام »[2].

وقال الزمخشري: « والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك؛ أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد، وانطلق بكر. ويسمى الجملة »[3].

وعند أبي البقاء العكبري: « الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامَّة، كقولك: زيد منطلق، وإن تأتني أكرمك، وقُمْ، وصَه، وما كان نحو ذلك. فأَمّا اللَّفظة المفردة نحو: " زيد" وحده، ونحو " ذلك "، فلا يُسمى كلاما، بل كلمة. هذا قول الجمهور »[4]. ويظهر من كلام العكبري اشتراطه الإفادة في الجملة لتكون كلاما.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: 03 (1414 هـ) 11/ 128.

[2]- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، المكتبة العلمية، (د ط، د ت)، 1/ 17.

[3]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط: 01 (1993م)، ص: 23.

[4]- العكبري، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط: 01 (1412هـ/ 1992م)، ص: 35.

وفي " التعريفات " للشريف الجرجاني الجملة أعم من الكلام، قال: « الجملة: عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد؛ كقولك: زيد قائم، أو لم يفد؛ كقولك: إنْ يكرمني؛ فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقًا »[1]. فالجملة أعمُّ من الكلام، لأنَّ الجملة قد تتمُّ بها الفائدة، وقد تكونُ غير مُفيدة، كما يقولون: جملةُ الشَّرط، وجملة الصِّلة، وكلاهما لا فائدة تَامَّةً به، إلاّ باسْتِيفَاء الجواب للشروط وإتمام الكلام في الموصول والصِّلة وما قبلهما. أمَّا الكلام فلا بُدَّ له من إفادة كاملة[2].

والجُمل قسمان: **جمل مقصودة لذاتها، وجمل مقصودة لغير ذاتها**؛ أمّا المقصودة لذاتها: فهي المستقلة نحو: حضر محمد، وليتك معنا. وأمّا المقصودة لغيرها: فهي الجمل غير المستقلة، وذلك كالجمل الواقعة خبرا، أو نعتا، أوحالا، أو صلة، أو نحو ذلك، وذلك نحو قولك: أقبل أخوك وهو مسرع، فجملة " وهو مسرع " ليست مستقلة بل هي قيد للجملة قبلها[3].

2- الإسناد في الجملة

تتألف الجملة في العربية من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام: المبتدأ والخبر، وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل أو نائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل[4].

---

[1]- الشريف الجرجاني، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 01 (1403هـ/ 1983م)، ص: 78.

[2]- عبد الغني بن علي الدقر، معجم القواعد العربية، ص: 206.

[3]- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 12.

[4]- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 13

وقد تناول النحويون " المسند والمسند " إليه منذ وقت مبكر بداية بسيبويه الذي عقد لهما بابا سماه " باب المسند والمسند إليه "، وقال: « لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدا »[1].

وذكرهما الفرّاء والزمخشري وغيرهما. فقد تحدث الفرّاء عن المسند بقوله: « ... والعربُ تقول: إنّما البرد شهران وإنّما الصيف شهران. ولو جاء نصبًا كان صوابًا. وإنّما اختاروا الرفع لأنّك أبهمت الشهرين فصار جميعًا كأنّهما وقت للصيف. وإنّما اختاروا النصب في المعرفة لأنّها حينٌ معلومٌ **مسند** إلى الذي بعده، فحسنت الصفة »[2].

وقال الزمخشري: « والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلاّ في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك"؛ أو في فعلٍ واسمٍ، نحو قولك: " ضُرب زيدٌ وانطلق بكرٌ"، وتسمَّى الجملة »[3].

ويشرح ابن يعيش كلام الزمخشري فيقول: « وقوله: " أُسندت إحداهما إلى الأخرى"، فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثل " مَعْدِ يكَرِبَ " و" حَضْرَمَوْتَ "، وذلك أنّ المركب على ضربين: تركيب إفرادٍ، وتركيب إسنادٍ، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين، فتركّبهما، وتجعلهما كلمةً واحدةً، بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام، نحو" معد يكرب " و" حضرموت ". ولا تفيد هذه الكَلِمُ بعد التركيب حتى يُخبَر عنها بكلمةٍ أخرى، نحو: " معد يكرب مُقْبِلٌ " و" حضرموتُ طيبةٌ "، وهو اسم بلد باليمن. **وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة، تُنسب إحداهما إلى الأخرى**. فعرَّفك بقوله: " أُسندت إحداهما إلى الأخرى" أنّه لم يُرِد مُطلَقَ التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة، **إذا**

---

[1]– سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03(1408هـ/ 1988 م)، 1/ 23.

[2]– الفرّاء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: 01، 2/ 203.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01 (1422هـ/ 2001م)، 1/ 73.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية

كان لإحداهما تعلّقٌ بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقعُ الخبر، وتمام الفائدة. وإنّما عبّر بالإسناد، ولم يعبّر بلفظ الخبر، وذلك من قِبَلِ أنّ **الإسناد أعمُّ من الخبر، لأنّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكلُّ خبر مسندٌ، وليس كلُّ مسند خبرًا**، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى؛ ألا ترى أنّ معنى قولنا: " قُمْ ": أطلُبُ قيامك. وكذلك الاستفهام والنهي، فاعرفه »[1].

ونقل فاضل صالح السامرائي كلاما للرضي الأستراباذي في شرحه على الكافية يقول فيه: « الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين أو فعل واسم، ... وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كـ" زيد قائم، وقام زيد"؛ ومقدّرين كـ" نَعَمْ " في جواب من قال: أ قائم زيد؟ أو أ قام زيد؟ ... فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه. وعلى هذا لا يكون الاسم مع الحرف كلاما إذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه، وكذلك الفعل، وكذلك الفعل أو الحرف، أمّا نحو: يا زيد، فياء النداء تسد مسد " دعوت " للإنشاء »[2].

واستنتج الأستاذ فاضل صالح السامرائي أنّ الإسناد أصلي وغير أصلي، **أمّا الإسناد الأصلي:** فهو إسناد الفعل إلى الفاعل، وإسناد الخبر إلى المبتدأ؛ وأمّا **الإسناد غير الأصلي:** فهو إسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة، وأمّا نحو: أقائم الزيدان، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه.

ويرى رضي الدين الأستراباذي أنّ كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيء أخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا " أعجبني ضرب زيد عمرا " فأعجبني مسند إلى ضرب وضرب مسند إلى زيد[3]. وعلق فاضل السامرائي على هذا الإسناد بأنّه ناقص، وعليه جعل الإسناد إسنادا تاما وإسنادا ناقصا.

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 72.

[2]- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 15.

[3]- الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 1/ 110

– **الإسناد التام:** وهو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدّرين أو مذكورا أحدهم والآخر مقدّر، وذلك نحو: الحق واضح، ونحو: ﴿ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [سورة الذاريات، الآية 25]، فسلاما مفعول لإسناد تام حذف طرفاه وتقديره: نسلم أو نحوه، و" سلام " إسناد تام حذف منه المسند والتقدير " سلام عليكم "، و" قوم " إسناد تام حذف منه المسند إليه والتقدير: أنتم قوم، وهو ما عليه النحاة[1].

– **الإسناد الناقص:** وهو ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظا ولا تقديرا **(أي أن لا يكون للإسناد مسند عمدة)**، نحو إعمال الوصف الرفع لا لكونه مسندا بل لكونه وصفا وذلك نحو: " رأيت المنطلق أخوه " فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل وليس له مسند فإنّ " المنطلق " فضلة وهو مفعول به، فهذا إسناد ناقص إذ ذُكر المسند إليه وليس له مسند، ونحو: ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [سورة النساء، الآية 75]، فأهلها فاعل لاسم الفاعل الواقع نعتا فهذا مسند إليه وليس له مسند لأنّ الرافع له فضلة وليس عمدة فهذا إسناد ناقص، ونحو: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ ﴾ [سورة الأنبياء، الآية 03]، فقلوبهم فاعل لاسم الفاعل الواقعة حالا وهو مسند إليه وليس له مسند لأنّ الرافع له فضلة وليس عمدة فهذا إسناد ناقص.

وما عدا المسند والمسند إليه هو " الفضلة " كالمفاعيل، والحال، والتمييز، والتوابع؛ ونقل السامرائي أنّ المضاف إليه عند النحاة بين العمدة والفضلة فإنّه قد يلحق بالعمدة وذلك إذا أضيف إليها نحو: أقبل عبد الله، ويلتحق بالفضلة إذا أضيف إليه نحو: أكرمت عبد الله. وهو يقع فضلة نحو: هذا ضارب زيدٍ، فهو مفعول به في الأصل. وليس معنى الفضلة أنّه يمكن الاستغناء عنها فإنّها قد تكون واجبة الذكر فإنّ المعنى قد يتوقف عليه كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [سورة النساء، الآية 142]؛ فإنّه

[1]– فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية، ص: 26.

لا يمكن الاستغناء عن "كسالى " التي هي فضلة، بل قد تكون الفضلة واجبة الذكر والعمدة واجبة الحذف كما في الإغراء والتحذير في نحو " إيّاكم والكذب " و" الله الله في الدماء " وكما في أحوال حذف عامل المفعول المطلق نحو " صبرا آل ياسر "، فالمذكور هنا هو الفضلة والعمدة محذوفة وجوبا، فكل من الفضلة والعمدة قابل للحذف؛ فالمقصود بمصطلحي العمدة والفضلة أنّه لا يمكن أن يتألّف كلام من دون **عمدة مذكورة أو مقدّرة** في حين أنّه يمكن أن يتألّف من دون فضلة فنقول " محمد قائم "[1].

ولذلك عند تحليل الجمل والعبارت لابد من الوقوف على العمدة أولا بتحديد المسند والمسند إليه وبهما يتحدد نوع الجملة اسمية أو فعلية ثم الوقوف على الفَضْلات من متممات حسب المعاني.

3- الإسناد في الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر

المبتدأ: هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسندا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل " زيد قائم "، و" ما قائم الزّيدان "، و" أقائم الزّيدان؟ "، فإن طابقت مفردا جاز الأمران[2]. أي إعرب الوصف مبتدأً أو إعرابه خبرا مقدما وسيأتي تفصيل المسألة.

قال ابن هشام: « المبتدأ نوعان **مبتدأ له خبر** وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر لكن له مرفوع يغني عن الخبر، ويشترك النوعان في أمرين أحدهما أنّهما مجردان عن العوامل اللفظية والثاني أنّ لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد، ويفترقان في أمرين أحدهما أنّ المبتدأ الذي له خبر **يكون اسما صريحا** نحو: ﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ﴾ [سورة الشورى، الآية: 15]، ومحمد نبينا، **ومؤولا**

---

[1]- فاضل السامرائي، الجملة، ص: 14.

[2]- ابن الحاجب (جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، 646 هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 01 (2010 م)، ص: 15.

بالاسم نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [سورة البقرة، الآية: 184]، أي: وصيامكم خير لكم ومثله قولهم: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل ولا كل اسم بل يكون اسما هو صفة نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمران. والثاني أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه والمبتدأ المستغني عن الخبر لابد أن يعتمد على نفي أو استفهام »[1].

وخلاصته أن المبتدأ يكون صريحا نحو: " زيد قائم "، ونحو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ ﴾ [سورة الشورى، الآية: 15]، أو وصفا رافعًا لمكتفى به نحو: " أقائم زيد "، ويكون مؤولاً نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [سورة البقرة، الآية: 184]، قال ابن مالك[2]:

مبتدأ زيد وعـــــاذر خبر إن قلت " زيد عـاذر من اعتذر"
وأول مبتدأ والثـــــــاني فاعل أغنى في " أســـار ذان"
وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو " فائز أولوا الرشـد"

فالمبتدأ إذا نوعان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع (فاعل أو نائب فاعل) يسد مسد الخبر.

أمّا الأول وهو الغالب وهو ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما في النوع الثاني فـ" زيد" مبتدأ و" عاذر" خبره ، و" من اعتذر" مفعول لـ" عاذر".

وأمّا الثاني فهو المبتدأ الذي له مرفوع يسد مسد الخبر وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ورفع فاعلا [غالباً] ظاهرا أو ضميرا منفصلا وتم الكلام به نحو قول الشاعر[3]:

---

[1]– ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 231، 232.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 177.

[3]– ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 232.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

خليليّ ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

خليلي: منادى مضاف، والياء : مضاف إليه وياء النداء محذوفة. ما: نافية، واف: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة (اسم منقوص) بعهدي: متعلق بواف وعهد مضاف، والياء مضاف إليه. أنتما فاعل "واف" سد مسد الخبر.

ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال: " ما زيد قائم ولا قاعد".

ويكون الاستفهام بالحرف والاسم كما يكون النفي بالحرف والفعل فتقول في الاستفهام: أ قائم زيد، كيف جالس العمران؛ وفي النفي: ما قائم زيد، ليس قائم زيد[1].

كما تقول: غير قائم الزيدان، "فغير" مبتدأ، وقائم مجرور بالإضافة، و" الزيدان" فاعل يسد مسد الخبر، ومنه قول أبي نواس (وجيء به على سبيل الاستئناس لا الاستشهاد):

غَيْر مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالهَمِّ وَالحزنِ[2]

غير: مبتدأ وهو مضاف " مأسوف " مضاف إليه " على زمن " جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ.

ومذهب البصريين إلاّ الأخفش أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلاّ إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا نحو: " قائم الزيدان" وإليه أشار ابن مالك بقوله "وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد" أي قد يجوز استعمال هذا الوصف من غير استفهام أو نفي، وذكر ابن عقيل زعم ابن مالك أنّ سيبويه يجيزه على ضعف[3]. وورد منه من قول الشاعر:

خيرٌ بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطيرُ مرت[4]

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 178.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 180

[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1، 178، 182.

[4]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 183.

ويكون إعرابهم: خبير: مبتدأ وبنو: فاعل لخيبر سد مسد الخبر، فلا: الفاء عاطفة، لا: الناهية. تك: فعل مضارع ناقص مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، واسم تكن ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ملغيا خبر " تك" ولأنّه اسم فاعل ففاعله ضمير مستتر فيه، مقالة: مفعول لـ "ملغيا" وهو مضاف، لهبي مضاف إليه. والإعراب الأرجح: خبير: خبر مقدم، أما عن تطابقه مع المبتدأ المؤخر" بنو لهب "، " فخبير" على وزن المصدر مثل صهيل، والمصدر يُخبر به عن الواحد والمثنى والجمع ومنه: " والملائكة بعد ذلك ظهير"[1]. يقصد الآية في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ **بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٞ** ﴾ [سورة التحريم، الآية: 04].

- تطابق مبتدأ الوصف مع مرفوعه

والمرفوع يمكن أن يكون فاعلا أو نائب فاعل، ونذكر الفاعل تغليباً، والوصف مع الفاعل إمّا أن يتطابقا إفرادا أو تثنية أو جمعا، أولا يتطابقا، وهو قسمان جائز وممنوع[2].

أ- التطابق إفرادا نحو: أقائم زيد، وهذا يجوز فيه وجهان:

- أن يكون الوصف " قائم " مبتدأ وما بعده " زيد " فاعل سد مسد الخبر.
- أن يكون ما بعد الوصف مبتدأ مؤخرا، ويكون الوصف خبرا مقدما.

وذكر النحاة منه قوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [سورة مريم ، الآية 46] فـ" راغب " مبتدأ، و" أنت " فاعل سد مسد الخبر، وتحتمل " أنت " مبتدأ مؤخرا و" راغب " خبرا مقدما، وفيه نظر. فالأول في هذه الآية واجب لأنّ "عن آلهتي" معمول لـ" راغب "، وفي الوجه الأول لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول لأنّ " أنت " فاعل لـ " راغب " وفي الثاني يلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول لأنّ "أنت" أجنبي من "راغب" على

---

[1]- محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، هامش 1/ 183، 84.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 185.

التقدير، لأنّه مبتدأ فليس لـ "راغب" عمل فيع لأنّه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح من الأقوال[1].

ب- **التطابق تثنية** نحو: أقائمان الزيدان.

جـ- **التطابق جمعا** نحو: أقائمون الزيدون.

فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم، وهذا هو المشهور من لغة العرب في حال التطابق في غير الإفراد. ويجوز على لغة " أكلوني البراغيث " أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

وفي هذه الحالات السابقة التي يجوز فيها الوجهان جعل الوصف فيها مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر أرجح، كما أن محل جواز الوجهين فيما لم يمنع أحدهما مانع، فإذا منع أحدهما مانع تعيّن الآخر[2].

د- التطابق في التذكير والتأنيث

إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا ولم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام فلا يصح: أقائم أختك، أو عمتك، وذلك لأنّ مطابقة المبتدأ وخبره، والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا في نحو: " أ حاضر اليوم أختك " ولا يصح جعله مبتدأً فإنّ وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما. كما يلزم جعل الوصف خبرا مقدما الإخبار بالمذكر عن المؤنث وهو لا يجوز أصلا، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثا[3].

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 186.

[2]- محيي الدين عبد الحميد، هامش شرح ابن عقيل، 1/ 187.

[3]- محيي الدين عبد الحميد، هامش شرح ابن عقيل، 1/ 187.

– **عدم تطابق مبتدأ الوصف مع المرفوع:** قسمان ممتنع وجائز. أمّا الممتنع، نحو: أقائمان زيد، وأ قائمون زيد، فهذا التركيب غير صحيح. والجائز، نحو: أقائم الزيدان، وأ قائم الزيدون، وحينئذ يتعيّن أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر[1].

– **تفصيل القول في مسألة التطابق وعدم التطابق[2]**

تساؤل1: لمَ جاز في الوصف الذي يقع بعده مرفوع أن يكون مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا، وأن يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا؟

الجواب: إنّ اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل من حيث المعنى لدلالتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل. وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء وذلك بالنظر إلى لفظها، وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها وذلك بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل.

أمّا ترجيح ثاني هذين الوجهين فبسبب دخول النفي أو الاستفهام عليها. وذلك لأنّ الأصل فيهما أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات لا إلى الذوات. لأنّ الذوات قلّما تكون مجهولة، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، وعلى هذا كان اشتراط البصريّن تقدم النفي أو الاستفهام على الوصف.

تساؤل2: على أي أساس يستند تعيين أحد الوجهين وامتناع الأخر منهما؟

كان تقرير النحاة تجويز الوجهين وتعيين أحدهما أو امتناعه، جميعا على أصول مقرره ثابتة. فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول.

فالفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامتي التثنية والجمع فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلا. في نحو: أقائمان الزيدان، أقائون

---

[1]– محيي الدين عبد الحميد، هامش شرح ابن عقيل، 1/ 185.

[2]– محيي الدين عبد الحميد، هامش شرح ابن عقيل، 1/ 185.

الزيدون. والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما في الإفراد والتثنية والجمع فتقول: أقائم الزيدان أقائم الزيدون. فلم يجز أن تجعل الوصف خبرا والموضوع بعده مبتدأ.

أمّا إذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه، وشرط المبتدأ مع خبره فيجوز في هذه الحالة الوجهان.

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكّرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يجز أن يكون مبتدأ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يُفصل بين العامل والمعمول بأجنبي كما في الآية " أراغب أنت عن آلهتي "[1].

- الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة لأنّ النكرة مجهولة غالبا، والمبتدأ محكوم عليه، والخبر حكم، والحكم على المجهول لا يفيد.

وقد يكون المبتدأ نكرة في مواضيع خاصة ترجع في معظمها إلى عموم أو خصوص، لكن بشرط أن تفيد. وتحصل تلك الفائدة بعدة أمور، أو هي مسوغات الابتداء بالنكرة. وقد أوصلها بعضهم إلى نيّف وثلاثين مسوّغا. وقد جمع ابن مالك أهمها بقوله[2]:

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَأ بِالنَّكِـرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِـرَهْ

وَهَلْ فَتَىً فِيكُم فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِـــرامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

وهذه التي ذكرها ست مسوغات متفق عليها:

1- أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف، أو جار ومجرور نحو: عندي كتاب قيم، في الدار رجل، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: " عند زيد نمره " وكذلك الجملة نحو: نفعك علمه أستاذ.

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 186

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / [200 – 205]

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

2- أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: " هل فتى فيكم ". وقد اشترط بعض النحويّين أن يسبقها الاستفهام بشرطين: الأول أن يكون الاستفهام بالهمزة. والثاني أن يكون بعده " أم" نحو: أرجل عندك أم إمرأة؟ وهذا غير صحيح وقد مثّل ابن مالك بمثال ليس فيه هذان الشرطان (هل فتى فيكم) إشارة إلى خلاف ذلك.

3- أن يتقدم عليها نفي نحو: ما رجل يرضى الذل، ما رجل في الدار.

4- أن تكون موصوفة وصفا مخصصا نحو: " رجل من الكرام عندنا "، ونحو " ولعبد مؤمن خير من مشرك"، ونحو " قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى". والوصف على ثلاثة أنواع: لفظي ومعنوي وتقديري.

أولا: الوصف اللفظي نحو: رجل من الكرام عندنا، أي رجل كريم.

ثانيا: الوصف المعنوي والضابط فيه ألاّ يكون مذكورا في الكلام ولا محذوفا على نيّة الذكر ولكن صيغة النكرة تدل عليه ولذلك موضعان.

- أن تكون النكرة على صيغة التصغير نحو قولك: رجيل عندنا، فالمعنى: رجل صغير عندنا.
- أن تكون النكرة دالة على التعجب نحو: " ما " التعجبية في قول: " ما أحسن زيدا" فالمعنى " شيء عظيم أحسن زيدا ".

ثالثا: الوصف التقديري: وهو الذي يكون محذوفا من الكلام لكنّه مقدر نحو: " وطائفة قد أهتمهم أنفسهم" أي: " وطائفة من غيركم قد أهتمهم أنفسهم "، بدليل ما قبله: " يغشى طائفة منكم "، وهذا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية 154].

5- أن تكون عاملة نحو: رغبة في الخير خير، فالجار والمجرور في محل نصب معمول للمصدر " رغبة ". وقد تكون عاملة الرفع في نحو: " ضرب الزيدان حسن " فضرب: مبتدأ الزيدان: فاعل للمصدر، وحسن: خبر.

6- أن تكون مضافة نحو: عمل بر يزين، قراءة كتاب أفضل من لاشيء "ولباس التقوى ذلك خير"، " وكل نفس ذائقة الموت ".

- بعض المسوغات الأخرى

يذكر النحاة بعض المسوغات الأخرى منها[1]:

- أن تكون عامة: كل يموت، أي (كل حي مخلوق ....)، " كل له قانتون ".
- أن تكون دعاء نحو: " سلام على آل ياسين "
- أن تكون جوابا نحو قولك: من عندك؟ فيجاب: رجل بمعنى " عندي رجل ".

وفي الحقيقة إنّ هذا الأخير من قبيل المسوغ الأول أي تقدم الخبر وهو شبه جملة وفيه حذف. أمّا لفظ " كل " فإنّه معلوم أنّ الأصل فيها أن تأتي مضافة وهنا حذف المضاف إليه ولذلك تنوّن تنوين عوض، أي عوضا عن المحذوف.

ملاحظة:

يذكر كثير من النحويين أن أحد مسوّغات الابتداء بالنكرة كونها دعاء نحو: "ويل للمطففين" "سلام على آل ياسين" وغير ذلك. غير أن سيبويه يرى خلاف ذلك قال: « باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء" وذلك قولك: "سلام عليك ولبيك وخير بين يديك"، فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها والمعنى فيهن أنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى كما أنّهم لم يجعلوا "سقيا ورعيا" بمنزلة هذه الحروف فإنّما تجريها كما أجرتها العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها. ولا تدخلن فيها ما لم يدخلوا من الحروف... ومثل الرفع "طوبى لهم وحسن مآب" [سورة الرعد، الآية 29] يدلك على رفعها رفع "حسن مآب" وأما قوله سبحانه: "ويل يومئذ للمكذبين" [سورة المرسلات، الآية 15 مثلا] و" ويل للمطففين" [سورة المطففين، الآية01] فإنّه لا ينبغي أن يقول إنّه دعاء ههنا لأنّ **الكلام**

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 205 وما بعدها.

بذلك واللفظ به قبيح ولكنّ العباد كلّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنّه – والله أعلم – قيل لهم: ويل للمطففين، وويل يومئذ للمكذبين، أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم لأنّ هذا الكلام يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا »[1].

– حكم الرفع في المبتدأ والخبر

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها. والاحتراز " بغير الزائدة " لأنّه غير مجرد منها. نحو قولك: "بحسبك درهم" فالباء الداخلة عليه زائدة. ومن نحو التشبيه بالزائد قولك: "رب رجل قائم"، أمّا العامل في الخبر فهو لفظي وهو المبتدأ. وذهب آخرون إلى أنّ العامل في كليهما الابتداء وهو عامل معنوي، وقيل أنّهما ترافعان، وقيل كذلك أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ. وأعدل هذه الأقوال ما ذهب إليه سيبويه وهو الأول[2].

– الخبر:

قال ابن مالك: **والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والأيادي شاهده**

فالخبر هو الجزء المكمّل للفائدة " زيد أخوك " وهذا يصدق على الفاعل نحو " قام زيد "، وقيل في تعريفه: أنّه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة، وهذا يخرج الفاعل[3]. ويعرّفه ابن جني بأنّه: **كل ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه[4].**

ويقسم الخبر إلى مفرد وجملة وشبه جملة. قال ابن مالك:

وَمُفرَداً يأتي، وَيَأْتِي جُمْلهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

---

[1]– سيبويه، كتاب سيبويه، 1/ 330.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 188.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 189.

[4]– ابن جني، اللمع في العربية، ص: 72.

وَإِنْ تكُنْ إيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

- مجيء الخبر الجملة[1]:

والجملة الواقعة خبرا للمبتدأ إمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أولا. وإن لم تكن فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ وهو المقصود من قول ابن مالك " **حاوية معنى الذي سيقت له** "، فاشتُرط فيها ثلاثة شروط:

أولا: أن لا تكون ندائية فلا يجوز: " محمد يا أعدل الناس "، "علي يا أوفى الأصدقاء".

ثانيا: ألاّ تكون مصدّرة بأحد الأحرف: لكن، بل، حتى. لأنّ كل حرف من هذه الحروف يقتضي كلاما مفيدا قبله، فلا يصح: محمد بل علي جواد، الطالب لكن الأستاذ حاضر.

ثالثا: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ والرابط أنواع:

أ: إمّا أن يكون ضميرا عائدا على المبتدأ وهو أقوى الروابط. وقد يكون ظاهرا نحو: زيد قائم أبوه، القصر حديقته واسعة. وقد يكون مقدّرا نحو: السمن منوان بدرهم، والتقدير: منوان منه.

ب: الإشارة إلى المبتدأ نحو: " ولباس التقوى ذلك خير ".

جـ: تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم نحو: " الحاقة ما الحاقة"، (وقد يكون تكرار المبتدأ بمعناه دون لفظه نحو: علي من أبو الحسن. بشرط: أبو الحسن كنية علي").

رابعا: عموم يدخله تحته المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل.

وقد أجمع النحاة على هذه الشروط. وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط وأكتفي بها نحو: نطقي الله حسبي، قولي الحمد لله.

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 190، 191، 192.

- مجيء الخبر مفردا[1]:

قال ابن مالك:

والمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتكِنْ

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَــلا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّـــلا

الخبر المفرد ما لم يكن جملة ولا شبه جملة وهو ما لم يدل جزءه على جزء معناه، أي هو المكون من كلمة واحدة أو مما هو بمنزلة الكلمة الواحدة كالمركب المزجي. والمركب العددي، والمركب الإسنادي. ويكون الخبر المفرد إمّا جامدا أو مشتقا.

أ- الجامد: هو الذي لا يحتمل الضمير نحو: " زيد أخوك " وذهب جماعة إلى أنّه يتحمل الضمير فأجازوا " زيد أخوك هو"، وقال البصريون: إذا كان الجامد متضمنا معنى المشتق نحو زيد أسد هو، أي " شجاع " فإنّه يتحمل الضمير وإن لم يتضمن لم يتحمل فتقول: " زيد أسد ".

- **المشتق:** أما المشتق فإنّه يتحمل الضمير نحو: " زيد قائم" أي " هو" هذا إن لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم المفعول. والصفة المشبهة واسم التفضيل. أمّا غير ذلك فلا يتحمل الضمير كاسم الآلة نحو " مفتاح " من الفتح. فلا يمكن القول: هذا مفتاح هو، وكذلك ما كان على صيغة مفعل للزمان والمكان نو " مرسى، ملعب، مغسل، موعد ".

وإذا أُجرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير نحو: " زيد قائم " و" الأستاذ حاضر" أي " هو"، فإبراز الضمير بعد المشتق جار عند سيبويه على وجهين:

الأول: أن الضمير هو " تأكيد للضمير المستتر في " قائم" أو "حاضر".

الثاني: أن يكون فاعلا بقائم أو حاضر.

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ [192 – 196]

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
الآداب واللغات

وإن جرى الخبر على غير من هو له فإنّه قد يؤمن اللبس وقد لا يؤمن، فالبصريون يوجبون إبراز الضمير مطلقا وإليه أشار ابن مالك بقوله " **وأبرزنه مطلقا** " في نحو" زيد هند ضاربها هو"، " زيد عمرو ضاربه هو".

أمّا الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران مثل: " زيد هند ضاربها "، وإن لم يؤمن اللبس وجب إبراز الضمير في نحو: " زيد عمرو ضاربه " لاحتمال أن يكون الفاعل زيدا وأن يكون عمرا، أمّا في " زيد عمرو ضاربه هو" فزيد هو الفاعل. واختار ابن مالك في الألفية مذهب البصريّن أي الإبراز مطلقا، ومن الشعر ما يؤيد الكوفيين نحو قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت بكنــه ذلك عدنــان وقحـطان

والشاهد فيه قوله: " قومي ذرا المجد بانوها " فالخبر مشتق ولم يبرز الضمير لأمن اللبس فيفهم من سياق الكلام هو في المعنى للقوم وليس لـ " ذرا " أي " بانوها هم ". وهذا البيت مجهول قائله ويعتبره البصريون شاذا.

وابن مالك في هذه المسألة أيّد البصريين، وكان قد حسّن مذهب الكوفيين قال في الكافية: في المذهب الكوفي شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن.

- مجيء الخبر شبه جملة[1]:

قال ابن مالك:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

ومعنى قول ابن مالك هذا أنّ الخبر يأتي شبه جملة، فيكون ظرفا أو جارّا ومجروراً، نحو قولك: " زيد عندك " و " زيد في الدار"، وكل منهما يكون متعلقا بمحذوف واجب الحذف، وقال بعض النحويين بجواز كون المحذوف اسما أو فعلا، وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ [197، 202]

" معنى كائن أو استقر"، وعليه يكون تقدير " كائن " من قبيل الخبر المفرد، و" استقر" من قبيل الإخبار بالجملة، إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى اختلاف النحويين في هذا.

وذهب الأخفش إلى أنّه من قبيل الخبر بالمفرد، وأنّ المحذوف اسم فاعل والتقدير: زيد كائن عندك أو مستقر عندك وقد نسب هذا لسيبويه كذلك.

وينسب إلى جمهور البصريين وسيبويه أنّه يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر " مستقر " ونحوه، ويجوز أن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير " استقر" ونحوه، وهو مذهب ابن مالك كذلك، وذهب ابن السراج من البصريين إلى أنّ كلا من الظرف، والجار والمجرور قسم مستقل برأسه لا هما من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة.

وقد رجّح ابن عقيل أنّه متعلق بمحذوف واجب الحذف وقد صُرّح به شذوذا ومنه:

لك العزُ إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ويحذف ما يتعلق به الظرف والجار والمجرور وجوبا كذلك إذا وقعا صفة نحو: مررت برجل عندك، أو في الدار، أو وقعا حالا أو صلة نحو: جاء الذي عندك، أو في الدار، غير أنّه يجب أن يكون تقدير المحذوف في الصلة فعلا فيكون: الذي استقر عندك أو في الدار. وأمّا الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر.

ونقول بأنّ تقدير ما تتعلق به شبه الجملة يكون بحسب السياق فقولنا " الحمد لله " يكون التقدير ثابت أو واجب لله.

- مجيء الخبر ظرفا (ضرفا الزمان والمكان)[1]:

قال ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

يكون ظرف المكان خبرا عن الجثة نحو "زيد عندك" وعن المعنى نحو: " القتال عندك " و" السعادة بين يديك ".

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ [200 - 202]

وأمّا ظرف الزمان فيكون خبرا عن المعنى نحو: القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة، الامتحان غدا، والنتيجة بعد أسبوع، ولا يخبر به عن الجثة إلاّ إذا أفاد نحو: الليلة الهلال، والعنب صيفا، وإذا لم يفد لم يجز الإخبار به نحو: " زيد اليوم ".

- علاقة الترتيب بين المبتدأ والخبر[1]

وأصل المبتدأ التّقديم، ومن ثمّ جاز " في داره زيد "، وامتنع " صاحبها في الدّار "[2].

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، لأنّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، وحكم عليه، غير أنّه يجوز أحيانا تقدم الخبر على المبتدأ إن لم يكن هناك لبس نحو: " في الدار زيد" و" أبوه منطلق زيد ".

قال ابن مالك:

والأصل في الأخبار أن تؤخر وجوزوا التقديم إذا لا ضرر

ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة، واحتجوا لذلك بأنّه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، فإنّ قولك " **أبوه منطلق زيد** "، **الهاء** في " أبوه" ضمير يعود على زيد، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يتقدم عليه.

والجواب على هذا يكون بأنّ الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلاّ أنّه متأخر تقديرا، ولهذا جاز بالإجماع " **ضرب غلامه زيد** " إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا، لأنّ "غلامه" وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلاّ أنّه في تقدير التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [سورة طه، الآية 67]، فالهاء

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، [212- 226]

[2]- ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص: 15.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

عائدة إلى " موسى " وإن كان متأخرا لفظا لأنّ موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير[1].

وكذلك الإجماع على جواز تقديم خبر كان على اسمها نحو " **كان قائما زيد** " وإن كان قُدّم فيه ضمير الاسم على ظاهره إلاّ أنّه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير، ولهذا **لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير**[2].

وأمّا البصريون فقد احتجوا على جواز تقديم خبر المبتدأ بمجيئ ذلك كثيرا في كلام العرب كقولهم: " **في أكفانه لف الميت** "، و" **مشنوء من يشنؤك** "، وحكى سيبويه " **تميمي أنا** " فقد تقدّم الضمير والتقدير: الميت لف في أكفانه، ومن يشنؤك مشنوء، وأنا تميمي، وأمّا من الشعر فنحو قول الفرزدق:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

والتقدير: بنو أبنائنا بنونا، فجاز التقديم والتأخير لوجود القرينة المعنوية (سياق ثقافي اجتماعي) المرشدة إلى تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء في المحبة والعطف لا العكس، مع كونها في رتبة واحدة من التعريف وكل واحد منهما صالح للابتداء[3].

- حالات وجوب تأخير الخبر:

قد سبق القول بجواز تقديم الخبر على المبتدأ إلاّ أنّه أحيانا يجب تأخيره أي لابد من المحافظة على الترتيب الأصلي، بأن يتقدم المبتدأ على الخبر، قال ابن مالك:

فامنعه حين يستوي الجـــزءان عُرفا ونكرا، عادمي بيـــــان

كذا إذا ما الفعل كان الخـــبرا أو قصد استعماله منحصـــرا

أو كان مسندا لذي لام ابتـــدا أو لازم الصدر كمن لي منجدا

وهنا خمس حالات تضمّنتها الأبيات يجب فيها تأخير الخبر:

---

[1]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 58.

[2]- ابن الأنباري، الإنصاف، 1/ 59.

[3]- ابن الأنباري، الإنصاف، 1/ 56.

الأولى: أن يُخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك بأن يتساويا في التعريف أو يكون كل منهما نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر نحو: زيد أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو، عقلي دليلي. فلا يجوز تقديم الخبر هنا لأنّك لو قدمته نحو: " أخوك زيد " لكان الأول مبتدأ والثاني خبرا لعدم وجود القرينة الدالة، أمّا إن وجد دليل أو أمن الالتباس جاز تقديمه نحو: أبو يوسف أبو حنيفة. فيمكن: أبو حنيفة أبو يوسف، لأنّ المراد معلوم وهو تشبيه أبي يوسف بشيخه، ومثله قول الكميت بن زيد الأسدي:

كلام النبيّين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية نفعل

فالمراد تشبيه كلامهم بكلام النبيّين الهداة لا العكس.

الثانية: أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل وذلك بأن يكون الخبر جملة فعلية يعود فاعلها المستتر على المبتدأ نحو: المهاجر عاد، والحق يعلو، وزيد قام، فالفعل وفاعله المقدّر أي المستتر فيه خبر عن المبتدأ في جميع هذه الأمثلة، ولا يجوز التقديم فلا يقال: عاد المهاجر، لأنّه ليس من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل، وإن رفع الفعل اسما ظاهر نحو: **زيد قام أبوه**، جاز التقديم: قام أبوه زيد، ومنع ذلك الكوفيون وسبق الكلام في ذلك.

الثالثة: أن يكون الخبر محصورا بـ " إنّما "، نحو: إنّما زيد قائم، أو بـ " ما وإلاّ " نحو: ما زيد إلاّ قائم، ومثله " إنّما الأعمال بالنيات "، وشذّ قول الكميت:

فيا رب هل إلّا بك النصر يُرتجى عليهم، وهل إلّا عليك المعول

والأصل، وهل المعول إلاّ عليك.

الرابعة: أن يكون خبرا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو: **لزيد قائم، لمكة أفضل بقاع الأرض، للأندلس أجمل بلاد الدنيا**، فلا يجوز: قائم لزيد، ولا: أجمل بلاد الدنيا للاندلس، لأنّ لام الابتداء لها الصدارة وجاء منه شذوذا.

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل، العلياء ويكرم الأخوالا

والشاهد: " لأنت " مبتدأ مؤخر.

الخامسة: أن يكون له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو: **من لي منجدا؟**، وأسماء الشرط نحو: من يسافر يجدد نشاطه، وما التعجبية نحو: **ما أجمل مدارسة النحو**، وكذا كم الخبرية وما أضيف إليها نحو: **كم قصيدة أعجبتني**.

- وجوب تقديم الخبر

يجب تقديم الخبر في مواضع أشهرها أربعة، أجملها ابن مالك في قوله:

ونحو عندي درهم ولي وطر ملتـــزم فيه تقدم الخـبر

كذا إذا عـــاد عليه مضمـر ممّا به عنه مبيـــنا يخـبر

كذا إذا يستوجب التصديرا كأين من علمتُـــه نصـــيرا

وخبر المحصور قدّم أبـــدا كـ "مالنا إلاّ اتبـــاع أحمدا"

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة لا مسوّغ للابتداء بها إلاّ تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور أو جملة نحو: عندك رجل، في الدار امرأة، ونفعك نصحه صديق؛ وإن كان ثمّة مسوّغ آخر للابتداء بالنكرة والخبر شبة جملة جاز التقديم والتأخير نحو: رجل كريم عندي، وعندي رجل كريم.

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على جزء من الخبر نحو: في الدار صاحبها، فصاحبها مبتدأ، والضمير فيه راجع إلى الدار وهو جزء من الخبر، ولا يجوز تأخير الخبر هنا لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام نحو: أين زيد؟، ولا يمكن: زيد أين، لأنّ الاستفهام مما له صدر الكلام وكذلك قولك: متى اللقاء؟ وكيف الحال؟

الرابع: أن يكون محصورا في الخبر نحو: إنّما في الدار زيد، ومالنا إلاّ اتباع أحمد، وكذلك يقدّم في مواضع منها: أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفا نحو: هنا التلال وثم الساحل، هنا السهول وهناك الهضاب. غير أنّ مثل هذا مما يجوز في التقديم والتأخير، ففي الحديث: التقوى ههنا.

- تعدد الخبر[1]

قال ابن مالك: **وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد كهم سُراة شُعرا**

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو: زيد قائم ضاحك. فذهب قوم منهم ابن مالك إلى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض، أي مز، أم لم يكونا في معنى خبر واحد كالمثال الأول.

وذهب بعضهم إلى أنّه لا يتعدد الخبر إلاّ إذا كان الخبران في معنى خبر واحد فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدّر له مبتدأ آخر، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [سورة البروج، الآية 14، 15]، وقول الشاعر(منسوب إلى رؤبة بن العجاج):

من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي

وقول حميد بن ثور الهلالي:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع

وزعم بعضهم أنّه لا يتعدد الخبر إلاّ إذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو: زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو: زيد قام ضحك. فأمّا إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك، فلا تقول: زيد قائم ضحك. هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [سورة طه، الآية 20]، جوّزوا كون تسعى خبرا ثانيا، ولا يتعيّن ذلك لجواز كونه حالا.

[1]- شرح ابن عقيل، 1/ [238 – 141]

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي
للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس الثاني: الحذف في الجملة الاسمية

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها كثير من اللغات الإنسانية، لكنّها في اللغة العربية أكثر ثباتًا ووضوحًا؛ لأنّ اللغة العربية من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار، والحذف يُعد أحد نَوْعي الإيجاز، وهما: القصر والحذف، والعرب تنفر مما هو ثقيل في لسانها، وتميل إلى ما هو خفيف.

ويرى الدارسون لظاهرة الحذف بضرورة الجمع بين الدراسة النحوية والبلاغية والدلالية، فالبلاغيون يرون كذلك « أنّ الإيجاز بالحذف يحدّد بآليات نحوية وصرفية. وقرائن عقلية وشرعية وسياقية »[1]، ويمكن أن نضيف إليها الدراسة الصوتية كذلك أحيانا.

والحذف هو تغيير يصيب الجملة، وتحقيقه في الكلام « قد يؤدي إلى تغيير يصيب بناء الجملة، وقد يتطرق إلى العلامة الإعرابية، أو الرتبة النحوية، أو ينال من اكتمال عناصر الجملة، **فيعمد إلى أحدها بالحذف** »[2]. والذي يعنينا هنا التغيير الذي يصيب الكلام بالحذف.

وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه. وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[3].

1- مفهوم الحذف

- **لغة:** الحذف في اللغة القطع والإسقاط؛ جاء في الصحاح: « حذفُ الشيء: إسقاطُه. يقال: حذفتُ من شعري ومن ذَنَبِ الدابة أي أخذت... وحذفت رأسه بالسيف، إذا

---

[1]- بوجمعة جمي، أسلوبية الإيجاز في الخطاب العربي، مجلة: آفاق الثقافة والتراث (تصدر عن قسم الدراسات والمجلة بمركز الماجد للثقافة والتراث)، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ع: 44 (ذو الحجة 1424هـ/ ديسمبر 2003م)، ص: 58.

[2]- ماهر عباس، نظرية المناسبة الصوتية، ص: 282.

[3]- ابن جني، الخصائص، 2/ 362.

ضربته فقطعت منه قطعةً »[1]. وفي لسان العرب: « حذفَ الشيءَ يَحذِفُه حذفاً قطعه من طرفه والحجَّامُ يحذفُ الشعر من ذلك... والحذفُ الرَّميُ عن جانِبٍ والضربُ ... حذفُ السَّلَامِ في الصَّلاة سُنّةٌ؛ هو تَخفيفُهُ وترك الإطالة فيه، ويدلُّ عليه حديثُ النَّخَعِيّ: " التَّكبيرُ جَزْمٌ وَالسَّلَامُ جَزْمٌ "[2]، فَإِنَّهُ إِذَا جَزَمَ السَّلَامَ وقطعَه فقد خفَّفه وحذفه »[3]. فمن أهم معاني الحذف القطع والإسقاط والتخفيف.

– **اصطلاحا:** يقول سيبويه: « هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً ... فممّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك. لَمْ يَكُ ولا أَدْرِ، وأشباهُ ذلك. وأمّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون " يَدَعُ " ولا يقولون " وَدَع "، استغنوا عنها بتَرَكَ. وأشباهُ ذلك كثير »[4]. وهو هنا يشير إلى أنّ الحذف عرض يعرض في الكلام، وأنّ الأصل عدم الحذف، وأنّ الحذف خلاف الأصل[5]. والحذف استغناء عن شيء بشيء آخر، أي استغناء بالمذكور عن المحذوف.

ويعرّفه عبد القاهر الجرجاني مبيّنا فوائده وقيمته في الكلام فيقول: « هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر؛ فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من

---

[1]– الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد الغفور عطار، ط: 04، بيروت، دار العلم للملايين، (140 هـ/ 1987م)، 4/ 1341

[2]– الترمذي، سنن الترمذي، 1/ 386.

[3]– ابن منظور، لسان العرب، 9/ 39، 40.

[4]– سيبويه، الكتاب، 1/ 24، 25.

[5]– حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين " دراسة تطبيقية "، ط: 01، بيروت، دار الكتب العلمية، (1434هـ/ 2013م)، ص: 21.

الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن »[1]. أي أنّ البيان يحصل والمعاني تصل بترك الذكر وإيثار الحذف.

2- الحذف بين الإثبات والنفي

بالنسبة للّذين أنكروا الحذف من الدارسين حديثا مثل محمد عيد وغيره إنّما يسيرون في ركاب المنهج الوصفي الذي لا يتخطى حد وصف اللغة كما هي[2]. غير أنّ المنهج الوصفي عند العرب اتخذ منحيين: وصفي تحليلي، أو وصفي تعليلي؛ فكانوا يصفون الظاهرة، ويحاولون تفسيرها وتعليلها.

ولعلّ ما ذهب إليه طاهر سليمان حمودة وهو يفسر تقديرات النحاة القدامى فيه جواب لأولئك، يقول: « بأنّ كثيرا من تقدير النحويين القدماء للمحذوفات أصبح مقبولا في ضوء النظرية التحويلية التي تضع اعتبارا مُهما لما يسمى بالبنية العميقة، وتُعنى ببيان العلاقة بين هذا التركيب الظاهر، أو ما يسمى ببنية السطح، والبنية العميقة تقابل الأصل المقدّر عند القدماء، وكذلك فإنّ جانبا كبيرا من نقد ابن مضاء للنحو القديم يسقط في ضوء النظرية التحويلية »[3].

أمّا النحويون والبلاغيون فإنّهم مجمعون على القول بالحذف قديما وحديثا[4]. فسيبويه جعل مجيء الحذف على سعة الكلام والإيجاز؛ لعلم المخاطب بالمعنى[5].

---

[1]- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الاعجاز، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، (2000)، ص: 146.

[2]- حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين، ص: 24

[3]- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (1403هـ/ 1982م)، ص: 265.

[4]- حيدر حسين عبيد، المرجع نفسه، ص: 25 ، الجرجاني أسرار البلاغة، ص: [420- 423]

[5]- سيبويه، كتاب سيبويه، 224/1.

والإيجاز في العربية عموما عند الرماني على وجهين: حذف وقصر، فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، والقصر بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف[1].

3- شروط الحذف

يشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي وأن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي[2].

- **الدليل المقالي:** ويكون بوجود دليل لفظي على المحذوف كوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[سورة النحل، الآية 30]، أي: أنزل خيراً، ونحو قولك: شهراً، لمن قال: كم قضيت في الخارج؟ أي: قضيت شهراً. ومن ذلك أن يكون في التعبير مبتدأ لا خبر له، أو خبر لا مبتدأ له نحو: ﴿إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾[سورة الذاريات، الآية 25]، أي: جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثّانية إذ التقدير: سلام عليكم أنتم قوم منكرون[3].

- **الدليل المقامي (الحالي):** هو الذي يدل عليه المقام كأن تقول لمن كان يتكلم وسكت: حديثَك، أي: أكمل، وكأن تقول لمن حمل عصا يريد أن يضرب بها: " خالدا "، أي: " اضرب خالدا "[4]. ومن ذلك أن يكون المحذوف معلوما للمخاطب أو متعارفا عليه بين الناس[5]. كأن يكون مستعملا بكثرة على نحو ما حكاه سيبويه: « وسألته [يقصد الخليل]

---

[1]- الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط: 02، مصر، دار المعارف (1387هـ/1968م)، ص: 76.

[2]- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 76.

[3]- فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 76، 80. وابن هشام، مغني اللبيب، ص: 501.

[4]- فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 77.

[5]- فاضل السامرائي، المرجع نفسه، ص: 77.

عن قوله: زيد أسفل منك؟ فقال: هذا ظرف، كقوله عز وجل: ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾ [سورة الأنفال، الآية 42]، كأنّه قال: زيدٌ في مكانٍ أسفل من مكانك. ومثل الحذف في أوَّل لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك. فالحذف في هذا الموضع كهذا. ومثله: هل لك في ذلك؟ ومن له في ذلك؟ ولا تذكر له حاجة، ولا لك حاجة، ونحو هذا أكثر من أن يحصى »[1]. ويقول ابن السراج: « الكر بستين، فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطَب »[2]. ومنه أن يقتضي المقام ذكر شيئين أو أشياء بينها تلازم فيكتفي بأحدها اعتمادا على الفهم بالمقابل[3]؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ ﴾[سورة الحديد، الآية 10]، أي: ومن أنفق بعده وقاتل، لأنّ الاستواء يطلب اثنين[4].واليوم الناس يقولون: " فلان عنده قلب "، و" فلان عند قولون "، و" فلان عنده سرطان " ويقصدون: عنده مرض قلب، ومرض قولون، ومرض سرطان. وهو فهم متعارف عليه بين الناس.

– **السياق:** ممّا يدل على الحذف كذلك السياق كحذف جواب الشرط، أو جواب القسم، أو حذف تعبير ما اعتمادا على السياق الذي ورد فيه كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ ﴾[سورة الرعد، الآية 31]. ولم يذكر

---

[1]– سيبويه، الكتاب، 3/ 289.

[2]– ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د ط)، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، (د ت)، 1/ 69. و" الكر": مكيال لأهل العراق.

[3]– فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 81.

[4]– الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 01، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاؤه، (1376هـ/1957 م)، 3/ 121.

الجواب اعتمادا على ما يفهم من السياق[1]، أي لكان هذا القرآن[2]، ويحسن حذفه في طول الكلام[3].

وذكر فاضل صالح السامرائي أيضا شرطين آخرين مهمَّين وهما انتفاء الضررين المعنوي والصناعي في الكلام. **فأمّا انتفاء الضرر المعنوي:** فمعناه ألاّ يكون في الحذف إضرار بالمعنى، كحذف الجواب عن السؤال وحذف المستثنى، فلا يحذف المجاب به نحو: " ضربت زيدا " في جواب من يقول: من ضربت؟ إذ هو مقصود الكلام. **وأمّا انتفاء الضرر الصناعي:** كما في قولك " زيد ضربته " فإنّه لا يصح حذف الهاء من " ضربته " مع بقاء الاسم مرفوعا فلا يصح أن يقال " زيدٌ ضربتُ " إلاّ على وجه ضعيف بل يقال: " زيداً ضربت " لأنّ الفعل يتسلط على الاسم المتقدم، وكحذف " أن " الناصبة وبقاء عملها نحو: " أريد أدرسَ "[4]. وقد أفاد ذلك من " ابن هشام " الذي خصهما بالفضلة، قال: « وأمّا إذا كان المحذوف فضلَة فلا يشترط لحذفه وجدان الدَّلِيل ولكن يشتَرط ألاّ يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك: " ما ضربت إِلَّا زيدا "، أَو صناعي كما في قولك: " زيد ضربته "، وقولك: " ضربني وضربته زيد " »[5].

3- حذف المبتدأ والخبر

الحذف في الجملة الاسمية يعني حذف المبتدأ وحذف الخبر. أمّا حذف الأسماء، فيقول ابن فارس: « فمن إضمار الأسماء قولهم " ألا يَا اسْلَمِي " يريدون: ألا يا هذه اسلمي. وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴾[سورة النمل، الآية 25]، بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فلمّا لم

---

[1]- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 77، 78.

[2]- الزركشي، البرهان، 2/ 185.

[3]- السيوطي، همع الهوامع، 2/ 573.

[4]- فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص: 78.

[5]- ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 787.

يذكر " هؤلاء "، بل أضمرهم، اتصلت " يا " بقوله: " اسجدوا " فصار كأنّه فعل مستقبل، ومثله قول ذي الرّمّة:

ألا يا اسْلَمِي يا دار مَيٍّ على البِلَى ولا زال مُنهلا بِجَرْعائِك القَطْرُ[1]

ونقل ابن فارس أنّ العرب يضمرون " هذا " كقول حُميْد:

أنت الهلالي الذي كانت مَرَّةً سمِعنا به والأرْحَبِيُّ المُعَلفُ

أي: وهذا الأرحبيّ يعني بعيره[2]؛ وقال أبو علي الفارسي– في بيت حمَيْد –: أراد: وهذا الأرحبيُّ المعلَّفُ، فأضمرَ، وقد يجوز أن يكون المعنى: أأنت الهلاليُّ، وصاحبُ الأرحبيِّ، فحذف المضافَ[3].

وحذف المبتدأ يعني حذف المسند إليه: ويكون إمّا لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر؛ وإمّا لذلك مع ضيق المقام[4]. ومنه قول الشاعر:

حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع[5]

وعليه قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾[سورة البقرة، الآية 18]، وقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾[سورة القارعة، 10، 11]، وقيام القرينة شرط في الجميع[6]. وقوله عز وجل: ﴿ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭ

---

[1]– البيت من شواهد: المبرد، الكامل، 1/ 121. قدامة بن جعفر، نقد الشعر، 1/ 49. ابن الأنباري، الإنصاف، 1/ 83 و 2/ 697، 2/ 587. إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 3/ 270.

[2]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها،محمد علي بيضون، ط: 01 (1418هـ/ 1997م)، ص: 176.

[3]– أبو علي الفارسي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط:01، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي (1408هـ/ 1988م)، ص: 398.

[4]– القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط: 03، بيروت، دار الجيل، (د ت)، 2/ 04.

[5]– السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط: 02، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية (1407 هـ/ 1987 م)، ص: 176.

[6]– القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 2/ 07.

بَلَٰغٌۚ ﴾ [سورة الأحقاف، الآية 35] أي: ذلك أو هذا بلاغ، وهو كثير[1]. ويحذف كل من المبتدأ والخبر إمّا جوازا أو وجوبا.

– **حذف المبتدأ جوازا:** ويحذف المبتدأ جوازاً كأن يقال: كيف زيد؟ فتقول: صحيح والتقدير: هو صحيح[2]، وكذا نحو قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾[سورة النور، الآية: 01]، والتقدير: هذه سورة أنزلناها.

وكذلك يحذف بعد فاء الجواب في نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَاۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [سورة الجاثية، الآية: 15]، أي: فعمله لنفسه، فإساءته عليها[3].

وقد يحذفان معا نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[سورة الذاريات، الآية 25]، فسلام مبتدأ حذف خبره والتقدير: سلام عليكم، و" قوم" خبر حذف مبتدأه، والتقدير: أنتم، وكذلك قوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَۚ ﴾[سورة الطلاق، الآية 04]، والتقدير: والّئي لم يحض فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف كل من المبتدأ والخبر لدلالة ما قبلهما عليهما[4].

– **حذف الخبر جوازًا:** يحذف الخبر جوازاً إذا دلّ عليه دليل كأن يقال من عندك؟، فتقول: زيد، والتقدير: عندي زيد، ومنه قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راض والرأي مختلف[5]

---

[1]– ابن جني، الخصائص، 2/ 364.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/ 146.

[3]– ابن عقيل، المصدر نفسه 1/ 146.

[4]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 246

[5]– ابن عقيل، المصدر نفسه، 1/ 244

أي: بما عندنا راضون، ومنه قوله عزّ وجل: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ﴾[سورة الرعد، الآية 35]، أي: وظلها دائم. وكذا في قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ﴾[سورة محمد، الآية 21]، إنْ شئت كان على: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعة وقول معروف[1]. والأكثرون على أن: "طاعة وقول معروف" كلام مستقل محذوف منه أحد الجزأين، إمّا الخبر وتقديره: أمثل، وهو قول مجاهد ومذهب سيبويه والخليل؛ وإمّا المبتدأ وتقديره: الأمر أو أمرنا طاعة، أي الأمر المرضي لله طاعة وقيل: هي حكاية قولهم، أي قالوا طاعة، ويشهد له قراءة أبيّ يقولون: "طاعة وقول معروف" ، وقولهم هذا على سبيل الهزء والخديعة[2].

- **حذف الخبر وجوبا**: يحذف الخبر وجوبا في مواضع أشهرها أربعة وهي[3]:

الأول: أن يكون خبرا لمبتدأ بعد " لولا " نحو: لولا زيد لأتيتك، والتقدير: لولا زيد موجود لأتيتك، ومنه في كلام الله جلّ وعزّ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[سورة سبأ، الآية 31]، والتقدير: لولا أنتم صددتمونا لكنّا مؤمنين، وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۖ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[سورة البقرة، الآية 64]، أي: فضل الله شملكم ورحمته وسعتكم، والاحتراز بـ " غالبا " لأنّه ورد ذكره شذوذا نحو:

لولا أبوك ولولا قبله عُمر ألقت إليك معدٌّ بالمقاليد

ذكر الخبر مقدما وهو ظرف: " قبله ".

الثاني: أن يكون المبتدأ نصا في اليمين بأن يغلب استعماله فيه نحو: لعمرك لأفعلنّ، والتقدير: لعمرك قسمي، ونحو: يمين الله لأفعلّن، والتقدير: يمين الله قسمي، وقال تعالى:

---

[1]- ابن جني، الخصائص، 2/ 364.

[2]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 10/ 85.

[3]- ابن عقيل، المصدر نفسه، 1/ 148 – 253.

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[سورة الحجر، 72]. وإن لم يكن المبتدأ نصا في اليمين لم يجب حذف الخبر نحو: عهد الله لأفعلّن، فيجوز: عهد الله عليّ لأفعلّن.

الثالث: أن يقع الخبر بعد اسم معطوف على المبتدأ بـ" واو" هي نصّ في المعية نحو: كل رجل وضيعتُه، فضيعته معطوف على " كل " والخبر محذوف والتقدير: **كل رجل وضيعته مقترنان،** وكذلك: السائق وسيارته، أي: مقترنان وقيل لا يحتاج إلى تقدير لأنّ المعنى: كل رجل مع ضيعته؛ فإن لم تكن " الواو" نصا في المعية لم يحذف الخبر وجوبا نحو: زيد وعمرو قائمان.

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدّت مسدّ الخبر وهي في الأصل لا تصلح أن تكون خبرا، نحو: ضربي العبد مسيئا، فضربي مبتدأ، والعبد معمول لـ "ضربي"، ومسيئا حال سدّت مسدّ الخبر، فالخبر محذوف وجوبا والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئا، والخبر يكون مقدّرا قبل الحال، والحال هنا لا تصلح أن تكون خبرا، وكذلك نحو: شربي القهوة ساخنة، فساخنة حال سدّت مسدّ الخبر لأنّه لا يمكن: شربي ساخنة، شربي العصير باردا، لا يصح شربي بارد.

- **حذف المبتدأ وجوبا:** يحذف المبتدأ وجوبا في مواضع أشهرها أربعة وهي[1]:

الأول: أن يكون خبره نعتا مقطوعا إلى الرفع في مدح أو ذم أو ترحم نحو: استفدت من القرآن الكريمُ، مللت من الانتظار الطويلُ، مررت بزيد المسكينُ؛ فالمبتدأ محذوف وجوبا في جميعها والتقدير: هو الكريمُ، وهو الطويلُ، وهو المسكينُ.

الثاني: أن يكون الخبر مخصوصا بالمدح أو الذم نحو: " نعم الرجل زيد "، و" بئس الرجل عمرو"، والتقدير: هو زيد، هو عمرو.

الثالث: أن يكون الخبر صريحا في القسم، نحو: في ذمتي لأفعلن، فيكون: " في ذمتي" خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: في ذمتي يمين.

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 254 – 256.

الرابع: أن يكون الخبر مصدرا نائبا عن الفعل نحو: صبر جميل كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرًاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾[سورة يوسف، الآية 18]، وأيضا قوله: ﴿ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرًاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٌۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَنِي بِهِمۡ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾[سورة يوسف، الآية 83]، والتقدير: صبري صبر جميل، وحذف المبتدأ هنا واجب، والمعنى: أصبرُ صبراً جميلا، وحُذف الفعل لنيابة المصدر عنه وحلت جملة اسمية محل جملة فعلية، وبه يكون المصدر خبرا لمبتدأ محذوف.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس الثالث: إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية (كان وأخواتها)

1- مفهوم النسخ

النواسخ: جمع ناسخ، مشتق من النسخ وهو **لغة:** الرفع والإزالة، يقال: نَسَخَت الشمس الظل أي أزالته، وهذا المعنى مناسب للنواسخ التي تكون في هذا الموضع وهي نواسخ المبتدأ والخبر[1]. قال ابن منظور: « النسخ إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، وفي التنزيل: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[سورة البقرة، الآية 106] »[2].

- **اصطلاحا:** ما يرفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة أنواع ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إنّ وأخواتها، وما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها ويسمى الأول من باب كان اسما وفاعلا ويسمى الثاني خبرا ومفعولا، ويسمى الأول من معمولي باب إنّ اسما والثاني خبرا، ويسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولا أولا والثاني مفعولا ثانيا[3].

أو هي الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ الابتداء وتحل محله، فتعمل فيها وتبدّل حركة إعرابهما[4].

والرفع الذي تحدثه كان بعد دخولها على المبتدأ ليس هو عين الرفع الذي كان قبل دخول كان، تقول: كان زيدٌ قائماً، أصل التركيب زيدٌ قائم دخلت كان على المبتدأ والخبر، فقيل: كان زيدٌ قائماً، فحصل النسخ للجزأين، نُسخ الرفع الذي وُجد بالابتداء، ثم جُلب إلى

---

[1]- الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط: 01 (1431 هـ/ 2010 م)، ص: 347.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، 3/ 61.

[3]- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: 11، (1383)، ص: 127، والحازمي، وفتح رب البرية، ص: 348.

[4]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 379 .

الاسم رفعٌ جديدٌ بـ" كان "، لأنّ " زيدٌ قائم "؛ " زيدٌ " مرفوع بالابتداء وهو مبتدأ، والعامل فيه عامل معنوي[1]. « فإذا قيل: كان زيدٌ قائماً، حينئذٍ نقول: دخول كان على المبتدأ سلبه حكم الرفع الذي أُحدث بالابتداء فأتى برفع جديد أحدثه عامل لفظي وهو كان، وقائماً هذا منصوب بكان، واتفق النحاة البصريون والكوفيون على أنّ كان نصبت الخبر، واختلفوا في اسمها هل هو مرفوع برفعه السابق أم أنّ كان أحدثت فيه رفعًا جديدًا؟ والثاني هو الصواب، كذلك إنَّ تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وهذا باتفاق البصريين والكوفيين، وترفع الخبر، وهذا الرفع ليس هو عين الرفع الذي أحدثه المبتدأ في الخبر، لأنّ " زيدٌ قائمٌ "، " قائمٌ " خبر وهو مرفوع بالمبتدأ، إذا قيل: " إنّ زيداً قائمٌ " حدث النسخ والإزالة عند البصريين لأنّ الرفع الذي كان قبل دخول " إنّ " محدث بالمبتدأ، لأنّ العامل يؤثر في المعنى، فالضمة ولو اشتركت في مواضع فحينئذٍ يتعين أن تحمل على معنىً اقتضاها العامل، فـ" زيدٌ قائمٌ " الضمة في " قائمٌ " اقتضاها المبتدأ، وهنا " إنّ زيداً قائمٌ " هذه الضمة ليست هي عين الضمة التي قبل دخول إنّ وهذا مذهب البصريين، والكوفيون على أنّ الرفع على ما هو عليه قبل دخول العامل، فحينئذٍ تكون " إنَّ " قد نصبت ولم ترفع، وأما " ظن وأخواتها " فالنسخ قد حصل من رفع الجزأين إلى نصبهما، تقول: " ظننت زيداً قائماً "، دخلت " ظن " بعد استيفاء فاعلها فنصبت الجزأين. ويسمى الأول في باب " إنّ وأخواتها " اسم إنّ والثاني خبر إنّ، ويسمى الأول في باب " كان " اسم كان والثاني خبر كان، ويسمى الأول أيضاً فاعلاً مجازاً والثاني مفعولاً مجازاً، ويسمى الأول في باب " ظن " مفعولاً أولا والثاني مفعولاً ثانيا باتفاق »[2].

---

[1]– الحازمي، فتح رب البرية، ص: 347.

[2]–الحازمي، المرجع نفسه، ص: 348.

والنواسخ في الأصل قسمان: أفعال وحروف، فالأفعال هي: كان وأخواتها، كاد وأخواتها [أفعل المقاربة والرجاء والشروع]، ظن وأخواتها، والحروف هي: ما وأخواتها، إنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس[1].

وسميت بالأفعال الناقصة لأنّها تدل على معنى ناقص عند إسنادها إلى مرفوعاتها، ولا يكتمل هذا المعنى إلاّ بذكر الاسم المنصوب بخلاف الأفعال التامة التي يكتمل المعنى بإسنادها إلى مرفوعاتها[2].

2- كان وأخواتها

كان وأخواتها كلها أفعال باتفاق إلاّ ليس، فالجمهور على أنّها فعل، وقيل: حرف، وهو مذهب أبي على الفارسي، والصواب: أنّها فعل بدليل دخول تاء الفاعل عليها، قال تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾[سورة الغاشية، الآية 22]، لست: فالتاء تاء الفاعل، ولا تتصل إلاّ بالفعل، فحينئذٍ نحكم على أنّ ليس فعل على الصحيح[3].

كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلا هي: كان، أصبح، أضحى، أمسى، ظل، بات، صار، ليس، دام، زال، انفك، برح، فتئ. وهي تدخل على جملة المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

4- **أقسامها:** تنقسم هذه الأفعال باعتبار شروط عملها إلى ثلاثة أقسام[4]:

أولا: ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي ثمانية أفعال: كان، أصبح، أضحى، أمسى، ظل، بات، صار، ليس. نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[سورة الفرقان، الآية 54]، وقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ﴾ [سورة البقرة، الآية 272].

---

[1]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 379.

[2]- النادري، المرجع نفسه، ص: 379.

[3]- الحازمي، فتح رب البرية، ص: 349.

[4]- النادري، المرجع نفسه، ص: 381.

ثانيا: ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية: وهو " دام" في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[سورة مريم، الآية 31]، وقد سميت "ما" هذه مصدرية ظرفية لأنّها تؤول مع الفعل بالمصدر وهو" الدوام" ولأنّها نائبة عن الظرف وهو المدة؛ أي: " مدة دامي حيا " وكلّما كانت ظرفية فهي مصدرية دائما، ولا يلزم كونها مصدرية أن تكون ظرفية دائما، لذا لم تعمل " دام " في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ [سورة هود، الآية 108].

ثالثا: مايعمل بشرط أن يسبقه نفي أو نهي أو دعاء[1]: وهو أربعة أفعال " زال" الذي مضارعه " يزال"، و" انفك "، و" برح " و" فتئ "، ومثالها في النفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[سورة هود، الآية 118]، وقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾ [سورة طه، الآية 91]، وقد يكون النفي مقدّرا نحو قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[سورة يوسف، الآية 85] أي: لا تفتؤ تذكر يوسف. ولا يحذف النّفي معها إلاّ بعد القسم. ومثال النهي نحو قول الشاعر:

صاح شمر ولاتزلْ ذاكر المو ت فنسيانه ضلالٌ مبينُ[2]

ومثال الدعاء نحو قولك: " لايزال الله محسنا إليك "، ونحو قول ذي الرمة:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر[3]

---

[1]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ [263 – 265].

[2]– ابن عقيل، المصدر نفسه، 1/ 265.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 266.

4- أقسامها باعتبار تصرفها وعدمه: تنقسم هذه الأفعال باعتبار التصرف إلى ثلاثة أقسام[1]:

أولا: ما لا يتصرف بحال وهو: ليس، بالإجماع. و" دام " عند الفرّاء وابن مالك وكثير من المتأخرين.

ثانيا: ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو: " زال " و" انفك " و" برح " و" فتىء " فإنّها لا يستعمل معها الأمر، أمّا المضارع فإنّه مستعمل.

ثالثا: ما يتصرف تصرفا تاما وهو: كان، أصبح، أضحى، أمسى، ظل، بات، صار.

وللتصاريف في القسمين الثاني والثالث ما للماضي من العمل: فمن المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾[سورة مريم، الآية 20]، ومن الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾[سورة الإسراء، الآية 50]، ومن اسم الفاعل نحو قول الشاعر:

وما كل من يبدى البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا[2]

5- التقديم والتأخير في معمولي كان وأخواتها

وعن أحكام " كان" واسمها وخبرها في التَّقديم والتأخير، فإنّ « الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص، ثمَّ يجيء بعده الخبر، وقد يعكس الأمر، فيُقدَّمُ الخبرُ على الاسم، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[سورة الروم، 47] »[3]. بمعنى أنّ المحافظة على الترتيب في الكلام هو الأصل، وقد يعكس الأمر، أي أن يأتي الكلام على خلاف أصله في الترتيب؛ ولا يجوز تقديم أسماء هذه الأفعال الناقصة عليها، وأمّا أخبارها فيجوز

---

[1]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 382.

[2]- ابن عقيل، المصدر نفسه، 1/ 269.

[3]- الغلاييني (مصطفى)، جامع الدروس العربية، تحقيق: محمد عبد القادر العقباوي، ط: 01، القاهرة، شركة القدس للتجارة، (2007م)، 2/ 278.

أن تتوسط بينها وبين أسمائها، نحو قراءة حمزة وعاصم في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية 177]، ونحو قول الشاعر:

لا طيب للعيش مادامت منغّصة لذاته بادّكار الموت والهرم[1]

ويجوز تقديم معمول خبر كان وأخواتها عليها كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾[سورة الأعراف، الآية 177] أي: كانوا يظلمون أنفسهم. ويجوز تقدمه متوسطا بين الاسم والخبر نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[سورة البقرة، الآية 57].

ويجب أحيانا تقديم أخبارها على أسمائها نحو قولك "كان في الدار صاحبها " فوجب تقديم خبر كان على اسمها لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. ويجب أحيانا تقديم الاسم وتأخير الخبر في نحو " كان أخي رفيقي" لأنّه لا يعلم ذلك لعدم ظهور العلامات الإعرابية فلا يميز الاسم من الخبر غير الترتيب الأصلي لتجنب الالتباس[2].

6- الحذف في كان ومعموليها

- **حذف كان مع اسمها:** تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد " إنْ " كقوله:

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيلا

والتقدير: إن كان المقول صدقا وإن كان المقول كذبا. وبعد " لو " كقولك ائتني بدابة ولو حمارا أي ولو كان المأتي به حمارا[3]. ويجوز التقدير: إن كان القول صدقا، لأنّ المصدر يأتي بمعنى المفعول.

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 274

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 272، 273.

[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 274، 275.

وفي الحديث، قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلّم: " ما أسَرَّ عبدٌ سرِيرَةً إلَّا ألبَسَهُ اللَّهُ رِدَاءَهَا، **إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ** "، لم يَرْوِ هذا الحَدَيثَ عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ إلَّا العَرْزَمِيُّ[1]. بمعنى: إن كانت السريرة خيرا فهي خير، وإن كانت شرا فهي شر. وفي موطأ مالك كذلك، عن أبي هريرة أنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وسلّم : « ... ولو يعلمون ما في العتَمَةِ والصُّبح **لَأَتَوْهُمَا ولو حَبْوًا** »[2]. أي ولو كان الإتيان حبوا.

- **حذف خبر كان:** وقد حُذف خبر كان أيضا في نحو قول الشاعر:

أسكرانُ كان ابنَ المَرَاغة إذ هجا تميما ببطن الشأم أم متساكر[3]

ألا ترى أنّ تقديره: أكان سكرانُ ابن المراغة فلما حذف الفعل الرافع فسره بالثاني فقال: كان ابن المراغة. و" ابن المراغة " هذا الظاهر خبر" كان " الظاهرة وخبر" كان " المضمرة محذوف معها لأنّ " كان" الثانية دلّت على الأولى. وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف[4].

- **حذف كان وحدها:** تحذف " كان " بعد " أنْ " المصدرية ويعوضها عنها " ما " ويبقى اسمها وخبرها ومنه قول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع

فـ" أن" مصدرية و" ما " زائدة عوضا عن " كان " وأنت اسم كان المحذوفة وذا نفر خبرها، ولا يجوز الجمع بين " كان وما " لأنّ " ما " عوض عنها[5].

---

[1]– الطبراني، المعجم الأوسط، 8/ 4.

[2]– مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط: 01، أبو ظبي، الإمارات، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، (1425هـ/ 2004م)، 1/ 172،

[3]– البيت للفرزدق عند سيبويه: أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغِةِ إذ هَجا ... تَمِيماً بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ)، قال: فهذا إنشاء بعضهم. وأكثرُهم يَنْصِبُ السكرانَ ويَرْفع الآخِر على قطع وابتداء، الكتاب، 1/ 49. وعند المبرد، المقتضب، 4/ 93.

[4]– ابن جني، الخصائص، 2/ 377.

[5]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 296 – 298.

وهذا الحذف واجب ومشروط بخمسة أمور: الأول أن تكون صلة " لأن "، الثاني: أن يدخل على" أن" حرف التعليل، الثالث: أن تتقدم العلة على المعلول، الرابع: أن يحذف الجار، الخامس: أن يؤتى بما تعويضا[1]، كقولهم " أما أنت منطلقا انطلقت" وأصل هذا الكلام: انطلقت لأن كنت منطلقا. أي انطلقت لأجل انطلاقك؛ فقدمت العلة " لأن كنت منطلقا " (لأنّ ضمير المتكلم أعرف من المخاطب) على المعلول وهي " انطلقت " وذلك للاختصاص، ثم حذفت لام التعليل للاختصار، ثم حذفت كان اختصارا كذلك، وانفصل الضمير وذلك لازم عن حذف كان، ثم زيدت ما تعويضا، ثم أُدغمت النون في الميم لتقارب الحرفين مع السكون الأول وكونهما في كلمة واحدة.

- **حذف نون مضارعها:** تحذف نون كان في المضارع بشرط أن يكون مجزوما، غير متصل بضمير نصب ولا بساكن نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[سورة النحل، الآية 120]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ﴾[سورة مريم، الآية 20]؛ فلا تحذف النون إذا اتصلت بضمير نصب نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في ابن صياد: " إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله"[2]، ولا تحذف في نحو قوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [سورة البيّنة، الآية 01] لوجود الساكن.

7- مجيء " كان" تامة: تلزم ثلاث من أخوات كان النقص وهن: فتئ، وزال، وليس فلا تأتي تامة وأمّا " كان" وسائر أخواتها فقد يستعملن تامات، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ ﴾[البقرة، الآية280] أي: وإن حصل ذو عسرة، وكذلك

---

[1]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 387، 388.

[2]- البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي)، صحيح البخاري المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 01 (1422هـ)، 2/ 93، و 4/ 70.

نحو قوله: ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ﴾[الروم، الآية 17] أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ونحو: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ ﴾[سورة هود، الآية 108] أي: ما بقيت[1]

[1]– النادري، نحو اللغة العربية، ص: 389.

الدرس الرابع: إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية (إنّ وأخواتها وما يعمل عملها)

وهذا القسم الثاني من نواسخ الجملة الاسمية، وهو الأحرف المشبهة بالفعل وهي ستة: إنّ، أنّ، كأن، لكن، ليت، لعلّ؛ تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الثاني ويسمى خبرها نحو " إن زيدا قائم".

1- معانيها

- **إنّ و أنّ:** لتوكيد نسبة الخبر للمبتدأ في الشك والإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ ﴾[سورة طه، الآية 15]، ونحو قوله: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[سورة المائدة، الآية 98].

- **كأنّ:** للتشـــبيه المؤكد نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴾[سورة النمل، الآية 42]، ونحو: كأن الجزائر جنّة.

- **لكن:** للاســـتدراك أي: تعقيب الكلام يرفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، كأن يقال: زيد عالم فيوهم ذلك أنّه صالح فيقال: لكنه فاسق، ونحو: غزة محاصرة لكنّها صامدة. الصيّام شاق لكنّ أجره عظيم.

- **ليت:** للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو: ليت الشباب يعود يوما، أو هو طلب ما فيه عسر وإن كان ممكنا نحو قول المعدم اليائس: ليت لي قنطارا من الذهب.

- **لعلّ:** للترجي وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمني، وللإشفاق وهو توقع المكروه نحو: لعل العدو يتقدم، وقد تكون للظن نحو: لعليّ أسافر غدا، أي أظنني؛ وفي لعلّ عدة لغات فيقولون: لعلّي، لعلّني، علّي، علّني، لعنّي. ومن هذه الأخيرة قول الفرزدق:

هل أنتم عائجون بنا لعنّا نرى العرصات أو أثر الخيام

2- عملها: هذه الحروف تعمل عكس عمل كان وأخواتها فتنصب الاسم وترفع الخبر، وذهب الكوفيون إلى أنّها لا عمل لهل في الخبر وإنّما هو باق على رفعه، كما يشترط ألاّ تتصل بها ما الزائدة والمسماة الكافة. فإن اتصلت بها كفّتها عن العمل وصح دخولها على الجملة الفعلية[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[سورة الأنبياء، الآية 108].

3- أنواع خبرها وأحكام تقديمه

يأتي خبر إنّ مفردا نحو: " إنّ المسألة هينة "، ويأتي جملة إمّا فعلية نحو: إنّ القوة تحمي الحق، ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ ﴾[سورة العنكبوت، الآية 45]، وإمّا جملة اسمية نحو: إنّ الظلم عاقبته سيئة، ويأتي شبه جملة نحو: إنّ النّجاح في الاجتهاد، وإنّ النجاة في طاعة الله، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[سورة الشرح، الآية 05]، ولا يتقدم خبر " إنّ" إلاّ إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا، فيجوز توسّطه بينها وبين اسمها نحو: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾[المزمل، الآية 12]، ونحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴾ [سورة النازعات، الآية 26]، أما تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه فلا يقال: في الدار إنّ زيدا .

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 346. والنادري، نحو اللغة العربية، ص: 399.

وقد يجب تقديمه إذا كان شبه جملة وذلك كأن يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء من الخبر نحو: " إن في البيت أهله ".

4- حذف خبرها: يحذف خبر هذه الأحرف المشبهة بالفعل جوازا إذا دلّ عليه دليل كقول جميل:

أتوني فقالوا: يا جميل تبدلت بثينة أبدالا فقلت: لعلّها

والتقدير: لعلها تبدّلت[1]. ويحذف خبر إنّ مع النكرة خاصة نحو قول الأعشى:

إنّ مَحلاً وإنّ مُرْتَحَلا وإنّ في السَّفر إذْ مضَوْا مَهَلا[2]

أي: إنّ لنا محلا وإنّ لنا مرتحلا، وأصحابنا يجيزون حذف خبر إنّ مع المعرفة ويحكون عنهم أنّهم إذا قيل لهم إنّ الناس ألّبوا عليكم فمن لكم قالوا: إنّ زيدا وإنّ عمرا، أي إنّ لنا زيدا وإنّ لنا عمرا[3].

وفي جميع المحذوفات السابقة نلحظ تناسب الحذف مع وضوح الدلالة وتوافر الدليل على المحذوف، وتحقيق مبدأ الإيجاز والاختصار وخفة الكلام.

5- حكم المعطوف على اسم الحرف المشبه بالفعل

يكون حكم المعطوف على اسم الحرف المشبه بالفعل النصب سواء كان العطف قبل الخبر أو بعده وذلك مع " إنّ وأنّ ولكنّ ".

- إنّ التخاذل والتكاسل مذمومان.
- إنّ التخاذل مذموم والتكاسل.

ويجوز مع النصب وجه آخر وهو الرفع فنقول: إنّ التخاذل مذموم والتكاسل، ورفع المعطوف في هذه الحال مبتدأ حذف خبره ومنه قول الشاعر:

---

[1]- الغلاييني، جامع الدروس، 2/ 301.

[2]- البيت من شواهد: ابن السراج، الأصول، 1/ 247، ابن جني، الخصائص، 2/ 375، ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 114، 315، البغدادي، خزانة الأدب، 10/ 452.

[3]- ابن جني، الخصائص، 2/ 375، 376.

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكنّ عمي الطيب الأصل والخال

والتقدير: الطيب الأصل وتكون جملة: " والخال الطيب الأصل " معطوفة على لكن عمي الطيب الأصل[1].

6- مواضع فتح وكسر همزة " إنّ "

يجب أن تُكسر همزة " إنَّ " حيث لا يصحُّ أن يقومَ مقامها ومقام معمولَيها مصدرٌ. ويجب فتحُها حيثُ يجب أن يقوم مصدرٌ مقامَها ومقامَ معموليها. ويجوزُ الأمرانِ الفتحُ والكسرُ، حيثُ يصحُّ الاعتباران[2]. تكسر همزة " إنّ " في كل موضع لو طرحت منه لكان ما بعدها مرفوعا بالابتداء نحو: " إن الاجتهاد أساس النجاح "، فيقال: الاجتهاد أساس النجاح؛ وتفتح همزة " أنّ " في كل موضع لو طرحت منه وما عملت فيه لصلح في موضع الجميع " ذاك "، ومعنى الكلام المصدر نحو " بلغني أنّ الأستاذ حاضر "، ولو طرحت وما عملت فيه قيل: بلغني ذاك ومعناه " بلغني حضور الأستاذ ".

ومن النحاة من عدد مواضع يجب فيها الكسر ومواضع يجب فيها الفتح ومواضع يجوز فيها الأمران معا.

ويجوز الفتح والكسر معا إذا جاز تأويلها مع معموليها بمصدر وعدم التأويل ومن أشهر تلك المواضع أن تقع بعد " **فاء الجزاء** " نحو: من يتسرع في الامتحان فإنّه نادم، والتقدير في الكسر: من يتسرع في الامتحان فهو نادم، لأنّ الجملة ومعموليها في محل جزم جواب الشرط، وفي الفتح تكون أنّ مع معموليها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدؤه محذوف والتقدير: من يتسرع في الامتحان فندمه حاصل، أو من يتسرع في الامتحان فالحاصل ندمه.

---

[1]- النادري، نحو اللغة العربية، ص: 400، 401.

[2]- الغلاييني، جامع الدروس، 2/ 313.

- **مجيء إنّ بمعنى نعم:** تأتي إنّ بمعنى " نعم " في لغة العرب أي حرف جواب فلا تقتضي اسما ولا خبرا[1] ومنه قول الشاعر:

بكر العواذل في الصبوح يلمنني وألو مهنه

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنّه[2]

أي نعم: ومنه كذلك أنّ رجلا سأل عبد الله بن الزبير رضي الله عنه شيئا فلم يعطه فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: " إنّ وراكبها " أي: نعم ولعن الله راكبها، فإنّ هذه لاتعمل شيئا كما أنّ " نعم " لا تعمل شيئا[3]. وعلى هذا خُرِّج وجه في قراءة: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [سورة طه، الآية 63].

---

[1]– ابن جني، اللمع في العربية، ص: 42.

[2]– ابن جني، اللمع في العربية، ص: 42، شرح المفصل، 5/ 47.

[3]– ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 57.

الدرس الخامس: إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية (ظن وأخواتها)

من نواسخ الجملة الاسمية أفعال الشك واليقين مما كان داخلا على المبتدأ وخبره فكما لا بد للمبتدأ من خبره فكذلك لابد للمفعول الأول من الثاني، وتلك الأفعال: ظننت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت بمعنى علمت ورأيت بمعنى علمت، تقول: ظننت زيدا قائما، وحسبت محمدا جالسا، وخلت أباك كريما، وزعمت أخاك عاقلا، ووجدت الله غالبا، وعلمت أبا الحسن عفيفا، ورأيت محمدا ذا مال، وكذلك ما تصرّف من هذه الأفعال نحو: أظن، يحسب، وتخال، ويعلم[1].

والمفعول الثاني من " ظننت " وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف تقول في **المفرد ظننت زيدا قائما** وفي **الجملة ظننت زيدا يقوم أخوه** وفي **الظرف ظننت زيدا في الدار**؛ وكما لا تقول: زيد قام عمرو، فكذلك لا تقول: ظننت زيدا قام عمرو حتى تقول في داره، أو عنده أو نحو ذلك[2].

1- أقسامها: وأفعال هذا الباب قسمان: **قلبي** وهو ما دل على يقين أو ظنٍ أو عليهما، أو **غير قلبي** وهو ما دلّ على تصيير. وجميعهما تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور، فلذلك قال " أعني أرى". وهو بمعنى: علم. وقد تكون للظن، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ [سورة المعارج، الآية 06، 07] أي: يظنونه ونعلمه. فإن كانت بصرية أو من الرأي أو بمعنى أصاب رئته، تعدت إلى واحد[3].

---

[1]- ابن جني اللمع في العربية، ص: 52

[2]- ابن جني، اللمع، ص: 53.

[3]- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط: 01 (1428هـ/ 2008م)، 1/ 555.

2- إعمال ظن وإلغاؤها وتعليقها

تختص القلبية المتصرّفة بالإلغاء والتعليق، ولاحظّ " لـ" هب وتعلم " في ذلك لعدم تصريفهما، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية.

الإلغاء: هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع، **والتعليق:** ترك العمل لفظا لا معنى لمانع[1].

إذا تقدمت هذه الأفعال لم يكن بد من إعمالها تقول: ظننت زيدا كريما، فإن توسطت بين المبتدأ وخبره كنت في إعمالها وإلغائها مخيرا، تقول في الإعمال: زيدا أظن قائما، وفي الإلغاء: زيد أظن قائم[2]، قال الشاعر:

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور[3]

فإن تأخرت اختير إلغاؤها وجاز إعمالها تقول: زيد قائم ظننت ولو قلت: زيدا قائما ظننت جاز[4].

3- الإلغاء

الإلغاء جائز وليس بواجب، ولمّا كان جوازه مشروطا بتوسط الفعل أو تأخره فقد شمل ثلاث صور؛ **الأولى: أن يتأخر عن المفعولين** نحو: " زيد قائم ظننت" فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح، **الثانية: أن يتوسط بين المفعولين** نحو: " زيد ظننت قائم" فهذه يجوز فيها الأمران على السواء. وقيل: الإعمال أرجح، **الثالثة: أن يتقدم على المفعولين** ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شيء نحو: " متى ظننت زيد فاضل " فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافا لمن منع الإلغاء[5].

---

[1]- المرادي، توضيح المقاصد، 1/ 558.

[2]- ابن جني، اللمع، ص: 53.

[3]- سيبويه، الكتاب، 1/ 120.

[4]- ابن جني، اللمع، ص: 54

[5]- المرادي، توضيح المقاصد، 1/ 559

فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء، فمذهب البصريين أنّه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله. وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه، لكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازه ابن مالك في " التسهيل " بقبح وقال في شرحه: حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم.

4- التعليق

التعليق: معناه إبطال عملها لفظا فقط وإبقاؤه محلا، وسببه وجود كلمة تفصل بين الفعل ومفعوليه بشرط أن تكون هذه الكلمة مما يستحق الصدارة في الجملة، ومعنى الصدارة ألا يعمل في الكلمة عامل قبلها، وهذا الفاصل يسمى "المانع"، أو المعلق. والفاصل[1].

الإلغاء جائز، والتعليق " لازم"، والمعلّق عامل في المحل بخلاف الملغى. أمّا اختصاص هذه الأفعال القلبية بالإلغاء فلا إشكال فيه. وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب نحو: "عرف ونظر وتفكر"، وكذلك " سأل وأبصر" وما بمعناهما[2].

والتعليق لازم بخلاف الإلغاء؛ والمعلّقات ستة: " ما " النافية، كقوله تعالى: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[سورة فصلت، الآية 48] و" إنْ" أختها كقوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[سورة الإسراء، الآية 52] و" لا " النافية، ذكره النحاس، ومن أمثلة ابن السراج " أحسب لا يقوم زيد" ولم يعدّها المغاربة من المعلّقات. و" لام" الابتداء. نحوقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾ [سورة البقرة، الآية 102] على أظهر الأوجه و" لام " القسم: نحو:

ولقد علمت لتأتين منيتي إنّ المنايا لا تطيش سهامها[3].

---

[1]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: 01 (1420هـ/ 1999م)، ص: 197.

[2]- المرادي، توضيح المقاصد، 1/ 560

[3]- المرادي، توضيح المقاصد، 1/ 562.

الدرس السادس: أفعال المقاربة والرجاء والشروع

أفعال المقاربة والرجاء والشروع من الأفعال الناقصة تعمل عمل كان وأخواتها في نسخ الابتداء فترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلّا أنّ خبرها لا يكون إلاّ مضارعا ثم منه ما يقترن بأن ومنه ما يتجرد عنها، ولولا اختصاص خبرها بأحكام خاصة لألحقت بـ" كان وأخواتها " ولم تنفرد بباب على حده، وهذه الأفعال ثلاثة أقسام باعتبار معانيها.

الأول: كاد وأوشك، وكَرَب للمقاربة، وهي تدل على قرب وقوع الخبر[1]، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [سورة النور، الآية 35]، وشرطها أن يكون خبرها فعلا مضارعا مسندا إلى ضمير عائد إلى اسمها ولايسند إلى الاسم الظاهر[2]. ومن أمثلتها:

كادت النفسُ أن تفيضَ عليه إذ غدا حشو ريطة وبُرودِ[3]

الخبر " أن تفيض " وجاء مضارعا مقترنا بأن، ومن أمثلة ما لايقترن بأن في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية 71]، وفي قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [سورة التوبة، الآية 117]. وشذّ مجيء خبرها مفردا كما في قول الشاعر:

فأبتُ إلى فهم وما كِدتُ آئبًا وكمْ مثلِها فارقتُها وهي تصفِرُ[4]

ومثال " **أوشك** ": **يوشك من فرّ من منيته في بعض غِرّاته يوافقها**[5]

ومثال " **كرَب** ": **كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة: هند غضوب**[6]

---

[1]– النادري، نحو اللغة العربية، ص: 393.

[2]– النادري، المرجع نفسه، ص: 393.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 304.

[4]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 300.

[5]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 310

[6]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 308.

الثاني: أفعال الرجاء وهي أيضًا ثلاثة: " **عسى وحرى وأخلولق** "؛ وضعت للدلالة على رجاء الخبر وهو جامدة[1].

أمّا " **عسى** " فذكر ابن هشام أنّ القول بحرفيتها هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك ابن السراج، وثعلب (أحد شيوخ الكوفيين) كان يرى هذا[2]، وملخص مذهبهم أنّهم قالوا: عسى حرف ترجّ، واستدلوا على ذلك بأنّها دلّت على معنى **لعلّ**، وبأنّها لا تتصرف كما أنّ لعلّ كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعلّ حرفا بالإجماع وجب أن تكون **عسى** حرفا مثلها، لقوة التشابه بينهما[3].

ومن العلماء من ذهب إلى أن " **عسى** " على ضربين[4]:

الضرب الأول: ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إنّ وأخواتها، وهذه حرف ترجّ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمي:

فقلت: عساها نار كأس، وعلّها تشكّى فآتي نحوها فأعودها

والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو من أفعال المقاربة، وهذا فعل ماض، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [سورة محمد، الآية 22] ، وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف، وهو مع ذلك جامد، ولم يخرجه ذلك عن فعليته، ومثلها " **حاشا وعدا وخلا** " دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها، فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها.

---

[1]– الصبّان، حاشية الصبان، 1/ 379.

[2]– ابن هشام، وشرح شذور الذهب، ص: 26.

[3]– محي الدين عبد الحمي، شرح ابن عقيل، 1/ 322.

[4]– محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، 1/ 322، 323.

وكون " عسى " على ضربين، وأنها في ضرب منهما فعل، وفي الضرب الآخر حرف – هو مذهب شيخ النحاة سيبويه. ومن هذا كله يتضح لك: أن في " **عسى** " ثلاثة أقوال للنحاة، الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة ورجحه المتأخرون، **والثاني:** أنّها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب، وابن السراج. **والثالث:** أنّها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أنشدناه، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة.

والصحيح أنّها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن[1].

وأمّا خبر " عسى " فيكثر اقترانه بأن وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وأنّه لا يتجرّد منها إلاّ في الشعر، ولم يرد في القرآن الكريم إلاّ مقترنا بأن كما في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ ﴾ [سورة الإسراء، الآية 08] [2]. ومن أمثلة مجيء خبرها غير مقترن بأن كما في البيتين الشعريين[3]:

عسى الكرب الذي أمسيتَ فيه يكون وراءه فرَج قريب

أكثرت في اللوم ملحا دائما لا تكثرن إنّي عسيت صائما

الثالث: للدلالة على الشروع في الخبر وهي: **أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق**[4]. ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ

---

[1]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 223.

[2]– محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، 1/ 327.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 327.

[4]– الصبّان، حاشية الصبان، 1/ 379.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

ٱلْجَنَّةِ ﴾ [سورة الأعراف: الآية 22]، وفي قوله: ﴿ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [سورة طه: الآية 121].

ومن الوهم قول بعضهم في: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [سورة ص، الآية 33]، إنّ " مسحا " خبر " طفق "، والصواب أنّه مصدر لخبر محذوف أي يمسح مسحا[1].

- تصريف أفعال المقاربة والرجاء والشروع[2]:

أفعال هذا الباب لا تتصرف إلاّ " كاد وأوشك " فإنّه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَالِ هَٰؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [سورة النساء، الآية 78]، وفي قوله: ﴿ ... وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ [سورة الكهف، الآية 93]، وفي قوله: ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ﴾ [سورة الحج، الآية 72]. وقول الشاعر – في البيت السالف ذكره – " يوشك من فرّ من منيته ".

وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل يوشك إلاّ بلفظ المضارع ولم يستعمل أوشك بلفظ الماضي وليس بجيد بل قد حكى الخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقلّ استعمال الماضي.

وقد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك كقوله:

فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الأنيس وحوشا يبابا

---

[1]– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: 756.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 322 – 338. بتصرف.

- مجيء أفعال الرجاء تامة:

اختصت **عسى واخلولق وأوشك** بأنّها تستعمل ناقصة وتامة فأما الناقصة فقد سبق ذكرها. **وأما التامة** فهي المسندة إلى " أن والفعل" نحو: **عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي** وأوشك أن يفعل فـ" أن والفعل " في موضع رفع فاعل " عسى واخلولق وأوشك " واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها[1].

وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعد أن اسم ظاهر يصح رفعه به فإن وليه نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذي بعد أن فـ" أن وما بعدها " فاعل لـ"عسى" وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد أن مرفوعا بـ"عسى" اسما لها وأن والفعل في موضع نصب بـ"عسى" وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم في النية. وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث. فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات فتأتي بضمير في الفعل لأن الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بـ" عسى ". وعلى رأى الشلوبين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات فلا تأتي في الفعل بضمير لأنّه رفع الظاهر الذي بعده[2].

وجرّدن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

واختصت " **عسى** " من بين سائر أفعال هذا الباب بأنّها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه لغة الحجاز وذلك نحو: **زيد عسى أن يقوم**، فعلى لغة تميم يكون في **عسى** ضمير

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 341.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 341، 342.

مستتر يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وأن يقوم في موضع رفع بعسى[1].

وتسمية كل هذه الأفعال أفعال مقاربة من باب التغليب أي تسمية الكل باسم البعض. وكلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ابن مالك " ككان كاد وعسى "[2].

[1]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 343.

[2]– الصبّان، حاشية الصبان، 1/ 380.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس السابع: المجرورات، الأنواع والدلالات

المجرورات ثلاثة أقسام: **مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بمجاورة.** والبداية بالمجرور بالحرف لأنّه الأصل وإنّما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة وإنّما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالإضافة. وقسمت الحروف الجارة الى ستة أقسام[1].

الأول: ما يجر الظاهر والمضمر وهو الأصل ويشتمل على سبعة أحرف: **من وإلى وعن وعلى والباء واللام وفي،** ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾[سورة الأحزاب، الآية 07]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا ﴾[سورة المائدة، الآية 48]، ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ﴾[سورة الأنعام، الآية 60]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[سورة الانشقاق، الآية 19]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ﴾ [سورة البيّنة، الآية 08]، ﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾ [سورة المؤمنون، الآية 22]، ﴿ ... ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ ﴾[سورة النساء، الآية 136]، ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾[سورة البقرة، الآية 284]، ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾[سورة النساء، الآية 171]، ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾[سورة البقرة، الآية 116]، ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ﴾[سورة الذاريات، الأية 20]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ ﴾[سورة الزخرف، الآية 71][2].

---

[1]- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 408.

[2]- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 409.، 410، 411.

الثاني: ما لا يجر إلاّ الظاهر ولا يختص بظاهر معيّن وهو ثلاثة **الكاف وحتى والواو.**

الثالث: ما يجر لفظتين بعينهما وهو **التاء** فإنّها لا تجر إلا اسم الله عز وجل ورب مضافا إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [سورة يوسف، الآية 85]، ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[سورة يوسف، الآية 91]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[سورة الأنبياء، الآية 57]، وقالت العرب: ترب الكعبة وتربي لأفعلن[1].

الرابع: ما يجر فردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منها وهي: " **كي** " فإنّها لا تجر إلاّ أمرين أحدهما ما الاستفهامية وهي الفرد الخاص يقال لك: جئتك أمس، فتقول في السؤال عن علة المجيء: لمه؟ أو كيمه؟ فكما أنّ " لِمَه " جار ومجرور كذلك " كيمه " والأصل " لما وكيما " ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾[سورة النازعات، الآية 43]، ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [سورة النبأ، الآية 01]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[سورة النمل، الآية 35]، وحسُن في الوقف أن تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها الثاني أن المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخاص وتقول جئتك كي تكرمني فإن قدرت كي تعليلية فالنصب بأن المضمرة وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت جئتك للإكرام.

الخامس: ما يجر نوعا خاصا من الظواهر وهو " **منذ ومذ** " فإنّ مجرورهما لا يكون إلاّ اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان إلاّ معينا لا مبهما ولا يكون ذلك المعين إلاّ ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول: ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ومذ يومنا، ولا تقول: لا أراه منذ غد ولا مذ غد وكذا لا تقول ما رأيته منذ وقت.

---

[1]– ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 411.

السادس: ما يجر نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من المظهرات وهو " **رب** " فإنّها إن جرت ضميرا فلا يكون الا ضمير غيبة مفردا مذكرا مرادا به المفرد المذكر وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعد مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز نحو: ربه رجلا لقيت وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء، وكل ذلك قليل وإن جرّت ظاهرا فلا يكون إلاّ نكرة موصوفة نحو: رب رجل صالح لقيت وذلك كثير[1].

و" **رب** " تدخل على المنكر ويجوز حذفها معه بهذا التقييد إلى أنّها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة وإذا حذفت وجب بقاء عملها، وحذفها وبقاء عملها على نوعين: كثير وقليل، فالكثير بعد الواو كقوله:

وبلد مغبرة أرجاؤه كأنّ لون أرضه سماؤه

والقليل بعد " الفاء " ومثال ذلك قول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول[2]

2- دلالات حروف الجر

- **دلالات الباء:** الباء حرف مختص بالاسم، ملازم لعمل الجر. وقد ذكر النحويون لها ثلاثة عشر معنى:

1- الإلصاق: وهو أصل معانيها[3]. ولم يذكر لها سيبويه غيره. قال: « وباء الجر إنّما هي للإلصاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألصقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله »[4].

---

[1]- ابن هشام شرح شذور الذهب، ص: 411، 412، 413.

[2]- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 414، 416.

[3]- المرادي، الجنى الداني، ص: 36.

[4]- سيبويه، كتاب سيبويه، 4/ 217، باب عدة ما يكون عليه باب الكلم

والإلصاق ضربان: **حقيقي** نحو: أمسكت الحبل بيدي. قال ابن جني: أي: ألصقتها به. **ومجازي**، نحو: مررت بزيد [1]. وعن المجازي قال الزمخشري: « ومررت به وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه »[2]. وتابع سيبويه في كونه من باب الاتساع في المعنى، أي التوسع بوساطة المجاز. وذكر ابن مالك أنّ الباء في نحو: مررت بزيد، بمعنى على، بدليل " وإنكم لتمرون عليهم ". وحكاه عن الأخفش[3].

02- التعدية: وهي القائمة مقام الهمزة، في إيصال معنى المفعول به. نحو: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾ [سورة البقرة، الآية 17]، و﴿ ... لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ ﴾ [سورة البقرة، الآية 20]. وقد وردت مع المتعدي في قولهم: صككت الحجرَ بالحجرِ، ودفعت بعضَ الناس ببعض. فلذلك قيل: الصواب قول بعضهم: هي الداخلة على الفاعل، فتصيره مفعولاً. ليشمل المتعدي واللازم. فإن قيل: هذه العبارة أيضاً لا تشمل المثالين، لأنّ الباء فيهما هي الداخلة على ما كان مفعولاً. إذ الأصل: صك الحجر الحجر، ودفع بعض الناس بعضاً! قلت: ليس كذلك، بل هي شاملة لهما. والباء فيهما داخلة على ما كان فاعلاً، لا مفعولاً، والأصل: صك الحجر الحجر، ودفع بعض الناس بعض. بتقديم المفعول، لأنّ المعنى أن المتكلم صير البعض، الذي دخلت عليه الباء، دافعاً للبعض المجرد منها[4].

ومذهب الجمهور أنّ باء التعدية بمعنى همزة التعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. وذهب المبرد والسهيلي إلى أنّ باء التعدية، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة. قال السهيلي: إذا قلت: قعدت به، فلا بد من مشاركة، ولو باليد. وردّ عليهما بقوله تعالى " ذهب الله بنورهم "، لأنّ الله، تعالى، لا يوصف بالذهاب مع النور.

---

[1]- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 74.

[2]- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط: (1993)، ص: 381.

[3]- المرادي، الجنى الداني، ص: 36.

[4]- المرادي، الجنى الداني، ص: 37.

وأجيب بأنّه يجوز أن يكون، تعالى، وصف نفسه بالذهاب، على معنى: يليق به، كما وصف نفسه بالمجيء، في قوله " وجاء ربك ". وهذا ظاهر البعد. ويؤيد أنّ باء التعدية بمعنى الهمزة قراءة اليماني " أذهب الله نورهم "[1].

03- الاستعانة (السببية): وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل. نحو: كتبت بالقلم، وضربت بالسيف. ومنه في أشهر الوجهين " بسم الله الرحمن الرحيم ". ولم يذكر في التسهيل باء الاستعانة، وأدرجها في باء **السببية**، وقال في شرحه: **باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً**. نحو " فأخرج به من الثمرات "، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لحسن، ولكنه مجاز. قال: ومنه: كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين. فإنّه يقال: كتب القلم، وقطعت السكين. والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة. **وآثرت على ذلك التعبير بالسببية، من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.** فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة لا يجوز[2]. وذكر الزمخشري **معنى الاستعانة**، في نحو كتبت بالقلم، ونحرت بالقدوم، وبتوفيق الله حججت، وبفلان أصبت الغرض[3].

04- التعليل: هي التي تصلح غالباً في موضعها اللام. كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [سورة البقرة، الآية 45]، ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ [سورة النساء، الآية 160]، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ [سورة العنكبوت، الآية 40]. واحتزر بقوله غالباً من قول العرب: " غضبت لفلان " إذا غضبت من أجله وهو حي؛ و" غضبت به " إذا غضبت من أجله وهو ميت. ولم يذكر

---

[1]- المرادي، الجنى الداني، ص: 38.

[2]- المرادي، الجنى الداني، ص: 39.

[3]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: 381

الأكثرون باء التعليل، استغناء بباء السببية، لأنّ التعليل والسبب عندهم واحد. ولذلك مثلوا باء السببية بهذه المثل التي مثل بها ابن مالك للتعليل[1].

05- المصاحبة: في نحو خرج بعشيرته، ودخل عليه بثياب السفر، واشترى الفرس بسرجه ولجامه[2]. ولها علامتان: إحداهما أن يحسن في موضعها " **مع** ". والأخرى **أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال**، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ [سورة النساء، الآية 170]، أي: مع الحق، أو محقاً. و﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ [سورة هود، الآية 48]، أي: مع سلام، أو مسلماً عليك. ولصلاحية وقوع الحال موقعها، سماها كثير من النحويين باء الحال[3].

06- الظرفية: وعلامتها أن يحسن في موضعها " **في** "، نحو: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة آل عمران، الآية 123]، ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [سورة الصافات، الآية 137، 138]، وهي كثيرة في الكلام[4].

07- البدل: وعلامتها أن يحسن في موضعها بدل. كقول الحماسي:

فليت لي، بهم قوماً، إذا ركبوا شنّوا الإغارة، فرساناً، وركبانا

وفي الحديث: " **ما يسرني بها حُمر النعم** " أي: بدلها[5]. من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: « لما توفي أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

[1]- المرادي، الجنى الداني، ص: 39، 40.

[2]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص: 381

[3]- المرادي، الجنى الداني، ص: 40.

[4]- المرادي، الجنى الداني، ص: 40.

[5]- المرادي، الجنى الداني، ص: 40.

فقلت: إنّ عمك الشيخ قد مات فقال لي: " اذهب فواره، ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني " فاغتسلت، ثم أتيته فدعا لي بدعوات ما يسرني بها حُمر النعم " »[1].

08- المقابلة: هي الباء **الداخلة على الأثمان والأعواض.** نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف. وقد تسمى **باء العوض،** ولم يذكر أكثرهم هذين المعنيين، أعني: البدل والمقابلة. وقال بعض النحويين: زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبدل والعوض، نحو: هذا بذاك، أي: هذا بدل من ذلك وعوض منه. قال: **والصحيح أنّ معناها السبب؛** ألا ترى أن التقدير: هذا مستحق بذاك، أي بسببه[2].

09- المجاوزة: وعبر بعضهم عن هذا بموافقة عن. وذلك كثير بعد السؤال، نحو: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان، الآية 59]، و﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [سورة المعارج، الآية 01]، وقال علقمة:

فإن تسألوني، بالنساء، فإنني خبير، بأدواء النساء، طبيب

وقليل بعد غيره، نحو: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [سورة الفرقان، الآية 25]، أي: وعن أيمانهم. كذا قال الأخفش. أمّا كونها بمعنى عن بعد السؤال فهو منقول عن الكوفيين، وتأوّله الشلوبين على أنّ الباء في ذلك سببية، أي: فاسأل بسببه. وقال بعضهم: هو من باب التضمين، أي: فاعتن به، أو فاهتم به[3].

10- الاستعلاء: وعبّر بعضهم عنه بموافقة على. وذكروا لذلك أمثلة منها[4] قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران، الآية 75].

---

[1]- البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، ت: 458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا، ط: 03 (1424 هـ / 2003 م)، 1/ 455، 2/ 394، باب الغسل من غسل الميت.

[2]- المرادي، الجنى الداني، ص: 40.

[3]- المرادي، الجنى الداني، ص: 40

[4]- المرادي، الجنى الداني، ص: 42.

أي: على قنطار، كما قال: ﴿ قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ ﴾ [سورة يوسف، الآية 64]. ومنها ﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ ﴾ [سورة المطففين، الآية 30] ، أي: عليهم، كما قال: ﴿ وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ﴾ [سورة الصافات، الآية 137]. ومنه قول الشاعر:

أَرَبٌّ يبول الثعلبان برأسه لقد هان من بالت، عليه، الثعالب[1]

11- التبعيض: وعبر بعضهم عن هذا بموافقة " **من** "، يعني التبعيضية، وفي هذا المعنى خلاف، وممن ذكره الأصمعي، والفارسي في التذكرة. ونُقل عن الكوفيين، وقال به وابن مالك. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الإنسان، الآية 06]، أي: منها... ولم ترد باء التبعيض عند مثبتيها إلاّ مع الفعل المتعدي. وقد أنكر قوم، منهم ابن جني، ورود باء التبعيض، وتأولوا ما استدل به مثبتو ذلك، على التضمين. وجعل الزمخشري الباء في الآية كالباء في: شربت الماء بالعسل. والمعنى: يشرب بها عباد الله الخمر[2].

12- القَسم: نحو: بالله لأفعلن. وهي أصل حروف القسم، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور، أحدها أنّها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره. نحو: أقسم بالله. والثاني أنّها تدخل على المضمر. نحو: بك لأفعلن. والثالث أنّها تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف سائر حروفه. فإنّ الفعل معها لا يظهر، ولا تجر المضمر، ولا تستعمل في الطلب. وزاد بعضهم رابعاً، وهو أنّ الباء تكون جارة في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه، فإنّهما لا تجران إلاّ في القسم. قلت: ويشاركها في هذا بعض حروف القسم كاللام[3].

---

[1]- المرادي، الجنى الداني، ص: 43.

[2]- المرادي، الجنى الداني، ص: 44.

[3]- المرادي، الجنى الداني، ص: 45.

13- أن تكون بمعنى إلى نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ ... ﴾ [سورة يوسف، الآية 100] أي: إلي. وأُوِّل على تضمين " أحسن " معنى: لطف[1].

تنبيه: رد كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه. وجعلوه معنى لا يفارقها، وقد ينجر معه معان أخر. واستبعد بعضهم ذلك، وقال: الصحيح التنويع. وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين، ومن وافقهم، في أنّ حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض. ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ[2].

وتكون مزيدة في المنصوب كقوله تعالى: " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة "، وقوله: " بأيكم المفتون " وقوله: سود المحاجر لا يقرأن بالسور، وفي المرفوع كقوله تعالى: " كفى بالله شهيدا " و" بحسبك زيد "[3].

هذه دلالات حرف الباء وتفاديا للتطويل نذكر دلالات باقي الحروف إجمالا فقط وللتوسع يرجع إلى أهم المراجع التي عُنيت بمعني الحروف مثل " الجنى الداني في حروف المعاني " للمرادي، و" مغني اللبيب " لابن هشام، وغيرهما.

- **دلالات " من "** وله أربعة عشر معنى عدا الزائدة: ابتداء الغاية، التبعيض، بيان الجنس، التعليل، البدل، المجاوزة، انتهاء الغاية، أن تكون للغاية، الاستعلاء، الفصل، موافقة الباء،

---

[1]- المرادي، الجنى الداني، ص: 45.

[2]- المرادي، الجنى الداني، ص: 46.

[3]- الزمخشري، المفصّل، ص: 381. وفي قضية زيادة الحروف في الكلام لا سيما في القرآن الكريم كلام طويل، ينظر: الشاذلي سعدودي، حقيقة الحروف الزوائد في القرآن الكريم من خلال معاني القرآن للأخفش، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، (2005).

أن تكون بمعنى في، أن تكون لموافقة " رب "، أن تكون للقَسم. ولم يثبت أكثر النحويين لـ" من " جميع هذه المعاني. وتأولوا كثيراً من ذلك على التضمين، أو غيره[1].

– **دلالات إلى:** حرف يرد لمعان ثمانية: انتهاء الغاية في الزمان والمكان وغيرهما، وهو أصل معانيها، أن تكون بمعنى مع، التبيين: هي المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحب أو بغض، موافقة اللام، موافقة في، موافقة مِن، موافقة عند، أن تكون زائدة وهذا لا يقول به الجمهور[2]. وقد سبقت الإشارة إلى مسألة زيادة الحروف عند الحديث عن دلالات الباء.

– **دلالات عن: عن** لفظ مشترك، تكون اسما وحرفا، فتكون اسما إذا دخل عليها حرف الجر، ولا تجر بغير " من "، وهي حينئذ اسم بمعنى: جانب. وندر جرها بـ" على "، في قول الشاعر " على عن يميني مرت الطير سنحا ". **وتكون عن حرفاً**، فيما عدا ذلك. ولها قسمان: الأول: **أن تكون حرف جر**. وذكروا له معاني: **الأول المجاوزة**، وهو أشهر معانيها، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى. فمن ذلك قوله: رميت عن القوس: لأنّه يقذف عنها بالسهم ويبعده. ولكونها للمجاوزة عدي بها: صد، وأعرض، ونحوهما، ورغب، ومال، إذا قصد بهما ترك المتعلق، نحو: رغبت عن اللهو، وملت عنه. **الثاني البدل**، نحو قولهم: حج فلان عن أبيه، وقضى عنه ديناً. **الثالث: الاستعلاء، الرابع: الاستعانة، الخامس: التعليل، السادس: أن تكون بمعنى بعد، السابع: أن تكون بمعنى في، الثامن: أن تزاد عوضا**. وهذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم كابن مالك. قال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل. إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف. فوجب أن يتأول جميع ما ذكروه، مما خالف معنى المجاوزة[3].

---

[1]– المرادي، الجنى الداني، ص: 308 – 315.

[2]– المرادي، الجنى الداني، ص: 385 – 389.

[3]– المرادي، الجنى الداني، ص: 242 – 249

– **دلالات على:** "**على**" تجر ما بعدها فيها خلاف، فمشهور مذهب البصريين أنّها حرف جر، إلاّ إذا دخل عليها حرف الجر كقول الشاعر:

غدت من عليه، بعد ما تم ظمؤها تصل، وعن قيض، بزيزاء، مجهل

فعلى في هذا اسم بمعنى: فوق. وزاد بعضهم أنّها تكون اسماً في موضع آخر، وهو قول الشاعر:

هون عليك، فإنّ الأمور بكف الإله مقاديرها

وما أشبهه، لأنّها لو جعلت حرفاً في ذلك لأدّى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل. وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب، وما حمل عليها. ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش. فإنّه قال باسميتها في نحو: سويت على ثيابي... **والغرض هنا إنّما هو على الحرفية، وذكر معانيها.** وذكر ابن مالك **لها ثمانية معان: الأول: الاستعلاء حساً،** كقوله تعالى " كل من عليها فان "، **أو معنى** كقوله " فضلنا بعضهم على بعض ". ولم يثبت، لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، وتأولوا ما أوهم خلافه. **الثاني: المصاحبة، الثالث: المجاوزة، الرابع: التعليل، الخامس: الظرفية، السادس: موافقة من، السابع: موافقة الباء، الثامن: أن تكون زائدة للتعويض**[1].

– **دلالات اللام:** حرف كثير المعاني والأقسام. وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً، وذُكر لها نحواً من أربعين معنى. وأقول: إن جميع أقسام اللام، التي هي حرف من حروف المعاني، **ترجع عند التحقيق إلى قسمين: عاملة، وغير عاملة.** فالعاملة قسمان: **جارّة** وجازمة. وزاد الكوفيون ثالثاً، وهي الناصبة للفعل. وغير العاملة خمسة أقسام: لام ابتداء، ولام فارقة، ولام الجواب، ولام موطئة، ولام التعريف، عند من جعل حرف التعريف أحادياً. فهذه ثمانية أقسام. **القسم الأول: اللام الجارّة، ولها معان كثيرة.** الأول: **الاختصاص:** نحو: الجنة للمؤمنين. ولم يذكر الزمخشري في مفصله غيره. قيل: وهو أصل معانيها. الثاني:

[1]– المرادي، الجنى الداني، ص: 470 – 477.

الاستحقاق. نحو: النار للكافرين. قال بعضهم: وهو معناها العام، لأنّه لا يفارقها. الثالث: **الملك**. نحو: المال لزيد. وقد جعله بعضهم أصل معانيها، والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص، وأما الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه. وكذلك الاستحقاق، لأنّ من استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص. الرابع: **التمليك**. نحو: وهبت لزيد ديناراً. الخامس: **شبه الملك**. نحو: أدوم لك ما تدوم لي. السادس: **شبه التمليك**. نحو " والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ". السابع: **التعليل**. نحو: زرتك لشرفك. الثامن: **النسب**. نحو: لزيد عم، هو لعمرو خال. ذكر هذا المعنى ابن مالك، وغيره، وليس فيه تحقيق. وإنما اللام في هذا للاختصاص. التاسع: **التبيين**. ولام التبيين هي اللام الواقعة بعد أسماء الأفعال، والمصادر التي تشبهها، مبينة لصاحب معناها. نحو " هيت لك "، وسقياً لزيد. وتتعلق بفعل مقدر، تقديره: أعني. قال ابن مالك: وكذا المعلقة بحب، في تعجب أو تفضيل. نحو: ما أحب زيداً لعمرو، " والذين آمنوا أشد حباً لله ". العاشر: **القَسم**. ويلزمها فيه معنى التعجب. نحو قوله:

لله يبقى، على الأيام، ذو حيد بمشمخر، به الظيان، والآس

الحادي عشر: **التعدية**. قال ابن مالك: كقوله تعالى " فهب لي من لدنك ولياً "[1]. وبقيت معان أخر منها كونها بمعاني بعض حروف الجر الأخرى، يحسن الرجوع إليها في المصدر المذكور.

– **دلالات في:** حرف جر، وله تسعة معان: **الأول: الظرفية**. وهي الأصل فيه، ولا يثبت البصريون غيره. وتكون للظرفية حقيقة، نحو " واذكروا الله في أيام معدودات ". ومجازاً، نحو " ولكم في القصاص حياة ". الثاني: **المصاحبة**، نحو " ادخلوا في أمم " أي: مع أمم. الثالث: **التعليل**، الرابع: **المقايسة**، نحو: " فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل "، الخامس: **أن تكون بمعنى على**، السادس: **أن تكون بمعنى الباء**، السابع: **أن تكون بمعنى**

[1]– المرادي، الجنى الداني، ص: 95 – 98.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

إلى، الثامن: **أن تكون بمعنى من**، التاسع: **أن تكون زائدة**. قال بعضهم بذلك، في قوله تعالى " اركبوا فيها "، أي اركبوها. وأجاز ابن مالك أن تزاد عوضاً، فتقول: عرفت فيمن رغبت، أي: من رغبت فيه: فحذفها بعد من وزادها قبل من عوضاً [1].

– **دلالات الكاف:** حرف، يكون عاملاً، وغير عامل. فالعامل: كاف الجر. وغير العامل: كاف الخطاب. **أما كاف الجر**: فحرف ملازم لعمل الجر. والدليل على حرفيته أنّه على حرف واحد، صدراً، والاسم لا يكون كذلك. وأنّه يكون زائداً، والأسماء لا تزاد. وأنّه يقع مع مجروره صلة، من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد. ولو كان اسماً لقبح ذلك، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول. ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً، إلاّ في ضرورة الشعر. **واعلم أنّ الكاف، التي هي حرف جر، قسمان: زائدة، وغير زائدة.** فغير **الزائدة لها معنيان:** الأول: **التشبيه:** نحو زيد كالأسد. ولم يثبت أكثرهم لها غير هذا المعنى. الثاني: **التعليل:** ذكره الأخفش وغيره، قال ابن مالك: وورودها للتعليل كثير. كقوله تعالى " واذكروه كما هداكم "، وقوله تعالى " ويكأنّه لا يفلح الكافرون "، أي: أعجب لأنّه لا يفلح الكافرون. وكذا قدره ابن برهان. وحكى سيبويه: كما أنّه لا يعلم فتجاوز الله عنه. والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه. وزاد ابن مالك معنى ثالثاً، وهو **أن تكون بمعنى على.** قال: كقول بعض العرب: كخير، في جواب: كيف أصبحت؟ حكاه الفراء. وذكر بعض النحويين أنّ هذا مذهب الكوفيين والأخفش. قال: وحكى الأخفش عن بعض العرب أنّه قيل له: كيف أنت؟ فقال: كخير. يريد: على خير. وعلى هذا خرّج الأخفش قولهم: كن كما أنت. وتأويل ذلك وردّه إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى لم يثبت. وقد أوّل قوله كخير على حذف مضاف، أي: كصاحب خير [2].

---

[1]– المرادي، الجنى الداني، ص: 250 – 252.

[2]– المرادي، الجنى الداني، ص: 78 – 85.

– **دلالات حتى:** حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: **يكون حرف جر**، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وزاد الكوفيون قسماً رابعاً، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع. وزاد بعض النحويين قسماً خامساً، وهو أن يكون بمعنى الفاء[1].

حتى الجارّة: ومعناها انتهاء الغاية. ومذهب البصريين أنّها جارّة بنفسها، وقال الفراء: تخفض، لنيابتها عن إلى. وربما أظهروا إلى بعدها. قالوا: جاء الخبر حتى إلينا. جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما. ومجرورها إمّا اسم صريح، نحو: " حتى حين "، أو مصدر مؤول من أن والفعل المضارع، نحو: " حتى يقول الرسول "، لأنّ التقدير: حتى أن يقول[2].

– **دلالات الواو:** حرف يكون عاملاً، وغير عامل، فالعامل قسمان: **جارّ** وناصب، **فالجار: واو القسم، وواو رب.** فأمّا واو القسم فحرف يجر الظاهر، دون المضمر. وهو فرع الباء، لأنّ الباء فضلت بأربعة أوجه، تقدم بيانها. وذهب كثير من النحويين إلى أنّ الواو بدل من الباء؛ قالوا: لأنّها تشابهها مخرجاً ومعنى، لأنّهما من الشفتين، والباء للإلصاق والواو للجمع. واستدلوا على ذلك بأنّ المضمر لا تدخل عليه الواو، لأنّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها[3].

– **لالات التاء:** حرف يكون عاملاً وغير عامل، وأقسامه ثلاثة: **تاء القسم**، وتاء التأنيث، وتاء الخطاب. وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني، كتاء المضارعة. فأما **تاء القَسم: فهي من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم الله** نحو: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [سورة يوسف، الآية 85]، وحكى الأخفش دخولها على الرب؛ قالوا: ترب الكعبة. وخصّ بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة. وليس كذلك، لأنّه قد جاء عنهم: تربي. وحكى بعضهم أنّهم قالوا: الرحمن، وتحياتك، وذلك شاذ؛ وهذه التاء فرع

---

[1]– المرادي، الجنى الداني، ص: 542

[2]– المرادي، الجنى الداني، ص: 42، 43.

[3]– المرادي، الجنى الداني، ص: 153،154.

واو القسم، لأنّ الواو تدخل على كل ظاهر مقسم به. والواو فرع الباء، وقولهم: إن التاء بدل من الواو، والواو بدل من الباء، استضعفه بعضهم، قال: ولا يقوم دليل على صحته[1].

– **لالات كي:** لها ثلاثة أقسام: **الأول: أن تكون حرف جر، بمعنى لام التعليل.** ولا تجر إلا أحد ثلاثة أشياء. أولها ما الاستفهامية، كقولهم، في السؤال عن علة الشيء: كيمه؟ بمعنى: لمه. والهاء للسكت. وثانيها أن المصدرية: ظاهرة، أو مقدرة. وثالثها ما المصدرية. **نقل بعضهم في كي ثلاثة مذاهب:** أحدها **أنّها حرف جر دائماً.** قال: وهو مذهب الأخفش. وثانيها **أنّها ناصبة للفعل دائماً،** وهو مذهب الكوفيين. وثالثها **أن تكون حرف جر تارة، وناصبة للفعل تارة.** وهو الصحيح. وعلى هذا فلها ثلاثة أحوال: حال يتعين فيها أن تكون جارة، وذلك إذا دخلت على ما الاستفهامية، أو المصدرية، أو أن المصدرية، كما تقدم[2].

– **دلالات مذ، منذ:** ومذهب الجمهور أن مذ محذوفة النون، وأصلها منذ. واستدلوا على ذلك، بأوجه: الأول أن مذ إذا صغرت يقال فيها مُنيْذ برد النون. والثاني أن ذال مذ يجوز فيها الضم والكسر، عند ملاقاة ساكن، نحو: مذ اليوم. والضم أعرف. وليس ذلك إلاّ لأن أصلها منذ، الثالث أن بني غني يضمون ذال مذ، قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة، لفظاً لا نية. وذهب ابن ملكون إلى أنّ مذ ليست محذوفة من منذ. قال: لأنّ الحذف والتصريف لا يكون في الحروف. وردّه الشلوبين بتخفيف إنّ وأخواتها. وقال صاحب رصف المباني: الصحيح أنّه إذا كان اسماً فهو مقتطع من منذ، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه[3].

منذ: لفظ مشترك، يكون حرف جر، ويكون اسما، كما تقدم في مذ. **والمشهور أنّهما حرفان، إذا انجر ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما.** وقيل: هم اسمان مطلقا. وعامة العرب على الجر بهما، إن كان ما بعدهما حالاً، نحو: منذ الساعة. وفي النهاية: قالوا منذ

---

[1]– المرادي، الجنى الداني، ص: 56، 57.

[2]– المرادي، الجنى الداني، ص: 261 – 264.

[3]– المرادي، الجنى الداني، ص: ص: 304، 305.

ومذ حرفان. وفي هذا نظر، إذ قالوا: أصل مذ منذ. ويلزم على قولهم أنّ "أن" المخففة من أنّ وأن حرفان، وأنّ رب باعتبار لغاتها عشرة أحرف. قلت: الذي يظهر أنّ مرادهم أن مذ كان أصلها منذ كأختها، فحذفت نونها، وتركت أختها على أصلها؛ ألا تراهم قالوا: إنّ الأغلب على مذ الاسمية، والأغلب على منذ الحرفية. فلو كانت مذ فرع منذ هذه لساوتها في الحكم. وتحقيق هذا أنّ منذ تكون اسما، وتكون حرفاً. فإذا كانت اسما كثر فيها حرف النون، وإذا كانت حرفاً لم تحذف منها النون إلاّ قليلاً.

و" **مذ ومنذ** " لهما ثلاثة أحوال: الأول: أن يليهما اسم مرفوع نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو منذ يومان. فهما إذ ذاك اسمان. وفي إعرابهما أربعة مذاهب:

الأول: أنّهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما. ويقدر أن في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان. وهذا قول المبرد، وابن السراج والفارسي. ونقله ابن مالك عن البصريين. وليس هو قول جميعهم. والثاني: أنّهما ظرفان منصوبان على الظرفية. وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ. والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وطائفة من البصريين. والثالث: أنّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، وتقديره: مذ كان يومان. وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها. وهذا مذهب الكوفيين. واختاره السهيلي، وابن مالك. والرابع: أنّه خبر مبتدأ محذوف. وهو قول لبعض الكوفيين. وتقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان. ونقله ابن يعيش عن الفراء. قال: لأنّ منذ مركبة من "من وذو" التي بمعنى الذي، والذي توصل بالمبتدأ والخبر.

والحال الثاني: أن يليهما اسم مجرور، نحو: ما رأيته مذ يومين. وقول الشاعر:

قفا نبك من ذكرى حبيب، وعرفان ورسم، عفت آياته منذ أزمان

وفي ذلك مذهبان: **أحدهما أن منذ ومذ حرفا جر. وهو الصحيح. وإليه ذهب الجمهور.** ولا يجران إلاّ الزمان. **فإن كان معرفة ماضياً فهما بمعنى من لابتداء الغاية.** نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة. **وإن كان معرفة حالاً فهما بمعنى في،** نحو: ما رأيته منذ الليلة. **وإن كان نكرة فهما بمعنى من وإلى،** فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه. نحو: ما رأيته مذ أربعة أيام. والمذهب الثاني أنّهما ظرفان مضافان، وهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما. وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع[1].

– **دلالات رب:** حرف جر، عند البصريين. ودليل حرفيتها مساواتها الحرف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنّها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها. ومما يدل على حرفيتها أنّها مبنية. ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب. واختلف النحويون، في معنى رب، على أقوال: **الأول: أنّها للتقليل.** وهو مذهب أكثر النحويين. ونُسبه إلى سيبويه. **والثاني: أنّها للتكثير.** وُنقل عن صاحب العين، وابن درستويه، وجماعة. ولم يذكر صاحب العين أنها تجيء للتقليل. **الثالث: أنّها تكون للتقليل والتكثير.** فهي من الأضداد. وهو ذهب الفارسي في كتاب الحروف. **الرابع: أنّها أكثر ما تكون للتقليل. الخامس: أنّها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر.** وهو اختيار ابن مالك. **السادس: أنّها حرف إثبات،** لم يوضع لتقليل ولا تكثير. بل ذلك مستفاد من السياق. **السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار. والراجح، من هذه الأقوال، ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقليل.** والدليل على ذلك أنّها قد جاءت في مواضع، لا تحتمل إلاّ التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب من التأويل. فتعين أن تكون حرف تقليل، لأنّ ذلك هو المطرد فيها. فمما جاءت فيه للتقليل قول الشاعر:

ألا، رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

---

[1]– المرادي، الجنى الداني، ص: ص: 500 – 503.

يعني بالمولود الذي له أب: عيسى بن مريم عليه السلام، وبذي ولد لم يلده أبوان: آدم عليه السلام[1].

[1]– المرادي، الجنى الداني، ص: 438 – 441.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس الثامن: حروف العطف، الأنواع والدلالات

حروف العطف عشرة أحرف يُتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها[1]. وحروف العطف على قسمين: **أحدهما:** ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي: " **الواو**" نحو: جاء زيد وعمرو، و" **ثم** " نحو: جاء زيد ثم عمرو، و" **الفاء** " نحو: جاء زيد فعمرو، و" **حتى** " نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، و" **أم**" نحو: أزيد عندك أم عمرو، و " **أو** " نحو: جاء زيد أو عمرو؛ **والثاني:** ما يشرك لفظا فقط وهو المراد بقوله [ابن مالك]:

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا ... لكن ك لم يبد أمرؤ لكن طلا

هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه، نحو: ما قام زيد بل عمرو، وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا[2].

1- دلالاتها

- **الواو:** لمطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، دلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو جاء قبله أو جاء مصاحبا له وإنّما يتبين ذلك بالقرينة نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه، فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب، ومذهب الكوفيين أنّها للترتيب ورُدّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾[سورة المؤمنون، الآية 37]، واختصت **الواو** من بين حروف العطف بأنّها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه، نحو: اختصم زيد وعمرو، ولو قلت: اختصم زيد، لم يجز ومثله اصطف هذا وابني، وتشارك

---

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 55.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 225.

زيد وعمرو، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو[1].

وذهب بعضهم إلى أنّ معناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ليس فيه دليل على أيّهما كان أولا نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، ومررت بالكوفة والبصرة، فجائز أن تكون البصرة أولا كما قال الله عز وجل: ﴿ وَٱسۡجُدِی وَٱرۡكَعِی ﴾ [سورة آل عمران، الآية 43]، والسجود بعد الركوع[2]. ولعل المقصود من كلام المبرد له علاقة بدلالة اللفظ الأول والثاني على المعنى، إلاّ أنّ مقصود النحاة هو ترتيب العطف في الكلام.

– **الفاء وثمّ:** تدل على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به، **وثم** على تأخره عنه منفصلا أي متراخيا عنه نحو: جاء زيد فعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِی خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾[سورة الأعلى، الآية 02]، وجاء زيد ثم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٍ ﴾[سورة فاطر، الآية، 11][3]؛ واختصت **الفاء** بأنّها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير، نحو: الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولو قلت ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد لم يجز، لأنّ الفاء تدل على السببية فاستُغني بها عن الرابط ولو قلت الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب جاز، لأنّك أتيت بالضمير الرابط[4].

– **حتى:** يشترط في المعطوف بـ"حتى" أن يكون بعضا مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة[5].

---

[1]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 226، 227

[2]– المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1/ 10، ابن السرج، الأصول، 2/ 55.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 227، والمبرد، المقتضب، 1/ 10.

[4]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 228.

[5]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 229.

– **أم:** على قسمين منقطعة ومتصلة، **والمتصلة:** هي التي تقع بعد همزة التسوية نحو: سواء علي أقمت أم قعدت، ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا ﴾[سورة إبراهيم، الآية 21]، والتي تقع بعد همزة مغنية عن أي نحو: أزيد عندك أم عمرو، أي أيّهما عندك[1].

قد تحذف همزة التسوية والهمزة المغنية عن أي عند أمن اللبس وتكون أم متصلة كما كانت والهمزة موجودة ومنه قراءة ابن محيصن ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [سورة البقرة، الآية 06] بإسقاط الهمزة من " أنذرتهم " وقول الشاعر:

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي: أ بسبع. **والمنقطعة:** التي إذا لم يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة مغنية عن أي، وتفيد الإضراب كـ" بل " كقوله تعالى: ﴿لَارَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ ﴾ [سورة يونس، الآية 37، 38] أي: بل يقولون افتراه، ومثله: إنّها لإبل أم شاء أي بل هي شاء[2].

– **أو:** تستعمل **للتخيير** نحو: خذ من مالي درهما أو دينارا، و**للإباحة** نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والفرق بين الإباحة والتخيير أنّ الإباحة لا تمنع الجمع والتخيير يمنعه، **وللتقسيم** نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، **وللإبهام على السامع** نحو: جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالما بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[سورة سبأ، الآية 24]، **وللشك** نحو: جاء زيد أو عمرو، إذا كنت شاكا في الجائي منهما **وللإضراب** كقوله:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلاّ بعداد

---

[1]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 229.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 230، 231.

وقد تستعمل " أو " بمعنى " الواو " عند أمن اللبس كقوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر[1]

ومثل " **أو** " **في الدلالة إمّا المسبوقة بمثلها:** تفيد ما تفيده أو من **التخيير** نحو: خذ من مالي إمّا درهما وإمّا دينارا، **والإباحة** نحو: جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين، **والتقسيم** نحو: الكلمة إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف، **والإبهام والشك** نحو: جاء إمّا زيد وإمّا عمرو، وليست إمّا هذه عاطفة خلافا لبعضهم وذلك لدخول " الواو " عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف[2].

– **لكن ولا:** يُعطف بها **بعد النفي** نحو: ما ضربت زيدا لكن عمرا، **وبعد النهي** نحو: لا تضرب زيدا لكن عمرا، ويعطف بـ" لا " **بعد النداء** نحو: يا زيد لا عمرو، **والأمر** نحو: اضرب زيدا لا عمرا، **وبعد الإثبات** نحو: جاء زيد لا عمرو، **ولا يعطف بلا بعد النفي** نحو: ما جاء زيد لا عمرو، **ولا يعطف بـ" لكن " في الإثبات** نحو: جاء زيد لكن عمرو[3].

– **بل:** يُعطف بها **في النفي والنهي** فتكون كـ" لكن " في أنّها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدا بل عمرا، فقررت النفي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأمر بضربه. **ويعطف بها في الخبر المثبت والأمر فتفيد الإضراب عن الأول وتنقل الحكم إلى الثاني** حتى يصير الأول كأنّه مسكوت عنه نحو: قام زيد بل عمرو، واضرب زيدا بل عمرا[4].

2– مسألة العطف على الضمير

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل **وجب أن تفصل** بينه وبين ما عطفت عليه بشيء **ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل** نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ

---

[1]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 232، 233.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 234.

[3]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 235.

[4]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 236.

فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[سورة الأنبياء، الآية 05]، فقوله " وآباؤكم " معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بـ" أنتم "، وورد أيضا **الفصل بغير الضمير** وذلك كالمفعول به نحو: أكرمتك وزيدا، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾[سورة الرعد، الآية 23] فـ" مَنْ " معطوف على " الواو " في " يدخلونها " وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو" الهاء" من " يدخلونها " ومثله الفصل بـ" لا " النافية كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام، الآية 148] فـ" آباؤنا " معطوف على " نا " وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ" لا "[1].

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل نحو: اضرب أنت وزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[سورة البقرة، الآية 35]، فـ" زوجك " معطوف على الضمير المستتر في أُسكن، وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت. ويرد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

فقوله: وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبلت[2].

وجعل جمهور النحاة إعادة الجارّ إذا عطف على ضمير الجر لازما ولم يقل به بعضهم لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير االمجرور من غير إعادة الجارّ فمن النثر قراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾[سورة النساء، الآية 01] بجر " الأرحام " عطفا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه رحمه الله تعالى:

---

[1]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 237

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 238.

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[1]

بجر الأيام عطفا على الكاف المجرورة بالباء[2].

قد تحذف " الفاء " مع معطوفها ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[سورة البقرة، الآية 184]، أي: فأفطر، فعليه عدة من أيام أخر فحذف " أفطر والفاء " الداخلة عليه وكذلك " الواو " ومنه قولهم: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة طليحان. وانفردت " الواو " من بين حروف العطف بأنّها تعطف عاملا محذوفا بقي معموله ومنه قوله:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فالعيون مفعول بفعل محذوف والتقدير وكحلن العيون، والفعل المحذوف معطوف على زججن[3].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، 2/ 383.

[2]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 240.

[3] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 242، 243.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس التاسع: التعريف والتنكير

أولا: المعرفـة

المعرفة في الأصل مصدر كـ" العرفان " ولذلك تقول: رجل ذو معرفة، ثم نقل فجعل وصفا للاسم الدال على الشيء المخصوص لأنّه يعرف به وهو يدل عليه[1]. أو هي: ما دل على شيء بعينه. وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص، والمضمر ، والمبهم، وهو شيئان: أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقة. وأعرفها المضمر ، ثم العلم، ثم المبهم، ثم الداخل عليه حرف التعريف. وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه. وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب[2].

والمعرفة تدخل على أضرب جماعها خمسة أشياء.

1- **الاسم الخاص** نحو: زيد وعمرو، لأنّك إنّما سميته بهذه العلامة ليعرف بها من غيره فإذا قلت: جاءني زيد، علم أنّك لقيت به واحدا ممن كان داخلا في الجنس ليبان من سائر ذلك الجنس. فإن عرف السامع رجلين أو رجالا كل واحد منهم يقال له " زيد " فصلت بين بعضهم وبعض بالنعت فقلت الطويل، والقصير لتميز واحدا ممن تعرفه فتعلمه أنّه المقصود إليه منهم؛ فإن كان هناك طويلان أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه وهذا نوع من التعريف[3].

2- الضمير: ما دلّ على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما: ضمير المخاطب نحو أنت، والثاني: ضمير المتكلم نحو أنا[4].

---

[1]- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 471.

[2]- الزمخشري، المفصل، ص: 245.

[3]- المبرد، المقتضب، 4/ 276.

[4]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 88.

- **الضمير البارز ينقسم:** إلى متصل ومنفصل فالمتصل هو: الذي لا يبتدأ به، كـ"الكاف" من أكرمك ونحوه، ولا يقع بعد إلاّ في الاختيار، فلا يقال: ما أكرمت إلاّك وقد جاء شذوذا في الشعر كقوله:

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ فما لي عوض إلاّه ناصر[1]

والمضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في الجمود ولذلك لا تصغّر[2].

3- المعرّف بـ" أل ": وهو ما دخلت عليه " ألف ولام " من هذه الأسماء المشتركة وذلك قولك: جاءني الرجل، ولقيت الغلام، لأنّ معناه: الرجل الذي تعلم والغلام الذي قد عرفت[3].

4- المضاف إلى معرفة: وما أضيف إلى معرفة فهو معرفة نحو: غلام زيد، وصاحب الرجل، وإنّما صار معرفة بإضافته إلى معروف[4].

5- الأسماء المبهمة: ومن المعرفة الأسماء المبهمة وإنّما كانت كذلك لأنّها لا تخلو من أحد أمرين: إمّا كانت **للإشارة** نحو: هذا وذاك وتلك وأولئك وهؤلاء، أمّا ما كان مما يدنو منك من المذكر فإنّك تقول فيه هذا والأصل ذا وها للتنبيه، وتقول للأنثى ذه وته وتا، فإن ألحقت التنبيه قلت هذه وهاتا وهاته كما قال الشاعر:

ونبأتماني أنّما الموت بالقرى فكيف وهاتا هضبة وقليب

وكما قال الآخر:

وليس لعيشنا هذ مهاه وليست دارنا هاتا بدار[5].

وما كان من هذا متراخيا عنك من المذكر فهو ذاك وذلك، والكاف لا موضع لها، وما كان من المؤنث فهو تلك وتيك وهاتيك وهاتاك. فإن ثنيت أو جمعت قلت هذان وفي

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 89.

[2]- ابن عقيل، المرجع نفسه، 1/ 92.

[3]- المبرد، المقتضب، 4/ 277.

[4]- المبرد، المقتضب، 4/ 277.

[5]- المبرد، المقتضب، 4/ 277

المؤنث هاتان، ومن قال في الواحدة هذه لم يجز أن يثني إلاّ على قولك هاتان لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث، وتقول في الجمع الحاضر هؤلاء وأولاء وهؤلا وأولا، يمد جميعا ويقصر والمد أجود، نحو قوله عز وجل: ﴿ هَـٰٓأَنتُمۡ هَـٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ ﴾[سورة محمد، الآية 38]، وكقوله: ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾[سورة الكهف، الآية 15]، والقصر يجوز وليس هذا موضع تفسيره،قال الأعشى: (هاؤلا ثم هؤلا كلا أعطيت نعالا محذوة بمثال ...)، وها في جميع هذا زائدة[1]

ثانيا: النكــرة

النكرة مصدر نكرت الشيء نكرة ونكرا إذا جهلته ثم وصف به الاسم الذي لا يخص شيئا بعينه، ولذلك تقول هذا الاسم النكرة وهذا اسم نكرة كما تقول هذا الاسم المعرفة واسم معرفة[2]. والنكرة ما شاع في أمته كقولك: جاءني رجل وركبت فرسا[3].

وأصل الأسماء النكرة وذلك لأنّ الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحدا من الجنس دون سائره وذلك نحو: رجل وفرس وحائط وأرض، وكل ما كان داخلا بالبنية في اسم صاحبه فغير مميز منه إذ كان الاسم قد جمعهما[4].

---

[1]– المبرد، المقتضب، 4/ 278.

[2]– العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 471.

[3]– الزمخشري، المفصل، ص: 245.

[4]– العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 471

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس العاشر: الأسماء المبهمة (أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة)

وتسميتهم هذه الأسماء المبهمة، مأخوذة من " أبهمت الباب "، إذا أغلقته، و" استبهم عليَّ الجواب "، أي: استغلق، والمبهم نحو: " هذا وهذان ". وكذلك هذه الأسماء إنّما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب. وإذا ثبت ما قلناه فالاسم في هذا الباب هو " الذال" واحدها دون الألف خلافاً لبعض البصريين، يدل على ذلك سقوطها بالتثنية وفي المؤنث إذا قلت: هذه، وتلك. وخصت " الذال " بهذا المعنى لأنّها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشارٌ إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلحظه أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه، لأنّ الجوارح خَدَمُ القلب، فإذا ذهب القلب إلى الشيء ذهاباً معقولا ذهبت الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوسا، والعمدة في الإشارة في هذا الموطن على اللسان، ولا يمكن إشارة اللسان إلاّ بحرف يكون مخرجه من عذبة اللسان، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه، فليس إلاّ " الذال أو الثاء "، فأمّا الثاء فمهموسة رخوة، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان، والذال مجهورة فخصه بالإشارة إلى المذكر، وخصت التاء بالإشارة إلى المؤنث للفرق بينهما، وكانت أولى بها لهمسها، ولأنّها قد ثبتت علامة للتأنيث في غير هذا الباب[1].

وأما دخول " ها " التي للتنبيه على هذه الأسماء، فلأنّ المخاطب يحتاج التنبيه على الاسم الذي يشير به إليه، لأنّ للإشارة قرائن حال يحتاج إلى أن ينظر إليها، فالمتكلم كأنّه آمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو منبه له[2].

---

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، ص: 177، 178.

[2]- السهيلي، نتائج الفكر، ص: 178

1- أسماء الإشارة: أسماء الإشارة " هذا " للحاضر والتثنية في الرفع " هذان " وفي النصب والجر " هذين " و" ذلك " للغائب والتثنية " ذانك وذينك "، و" هذه وهاتان وهاتين وتلك وتيك وتانك وتينك "، والجمع " هؤلاء وهؤلا " ممدود ومقصور، و" أولئك وأولاك " ممدود ومقصور، و" ها " في جميع هذا حرف معناه التنبيه، وإنّما الاسم وما بعده والكاف في جميع ذلك للخطاب وهي حرف لا اسم[1].

2- الأسماء الموصولة: الاسم الموصول ما يدلُّ على مُعَينٍ بواسطة جملة تُذكر بعده. وتُسمّى هذه الجملةُ (صِلةَ الموصول)، والأسماء الموصولة قسمان خاصة ومشتركة[2].

وهذه الأسماء الموصولة " الذي والتي " وتثنيتهما " اللذان واللتان " وفي الجر والنصب " اللذين واللتين " وجمع " الذي الذين بالياء " في كل حال، و" الألى " وجمع " التي اللاتي واللائي واللاء "، وجمع " اللاتي اللواتي "؛ و" مَن " و" ما " و" أي " و" الألف واللام " في معنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما[3].

فالأسماء الموصولة لا تتم معانيها إلاّ بصلات توضحها وتخصصها ولا تكون صلاتها إلاّ الجمل أو الظروف، ولا بد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، ولا تكون الصلة إلاّ جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، ولا تعمل الصلة في الموصول ولا في شيء قبله، تقول: الذي قام أخوه زيد، والذي أخوه زيد أخوك، ومررت بالذي في الدار، والتقدير: مررت بالذي استقر في الدار فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه وانتقل إليه ضميره، وتقول: جاءني من غلامه زيد، ورأيت ما رأيته، ونظرت إلى القائم أخوه، أي: الذي قام

---

[1]- ابن جني، اللمع، ص: 104.

[2]- الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص: 1/ 129

[3]- ابن جني، اللمع، ص: 188.

أخوه، وعجبت من الجالسة أخته، أي: الذي جلست أخته، قال الله سبحانه: ﴿أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[سورة النساء، الآية 75] أي: التي ظلم أهلها[1].

- **الأسماءُ الموصولةُ الخاصةُ:** هي التي تُفرَدُ وتُثنَّى وتُجمَعُ وتُذكّرُ وتُؤنَّثُ، حسبَ مقتضي الكلام. وهي (الذي) للمفرد المذكر، (واللَّذان واللّذَينِ) للمثنى المذكر، و" الّذينَّ " للجمع المذكر العاقل، و" التي " للمفردة المؤنثة، و" اللّتانِ واللّتَينِ " للمثنّى المؤنَّث، و" اللاّتي واللّواتي واللّائي " – بإثبات الياء وحذفها – للجمع المؤنث، و" الأُلى " للجمع مطلقاً، سواءٌ أَكان مذكراً أم مؤنثاً، وعاقلاً أم غيره، تقول: " يُفلح الذي يجتهدُ، واللذانِ يجتهدانِ والّذين يَجتهدون. وتفلحُ التي تجتهد، واللّتانِ تجتهدانِ، واللاّتي، أو اللّواتي، أو اللاّئي، يجتهدْنَ، ويُفلحُ الألى يجتهدون، وتُفلح الألى يجتهدْنَ، واقرأ من الكتب الألى تنفعُ"[2].

و" اللّذان واللّتان " تستعملان في حالة الرفع، مثل: جاءَ اللّذان سافرا، واللّتان سافرتا"؛ و" اللذين واللتين " تستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: " أكرمت اللذين اجتهدا، واللتين اجتهدتا، وأحسنت إلى اللذين تعلما، واللتين تعلمتا "، وهما في حالتي الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء. **وليستا معربتين بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً**، كالمثنى، لأنّ الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يعربها إعراب المثنى. وليس ببعيد عن الصواب. ويجوزُ تشديدُ النونِ في مثنى " الذي والتي" سواءٌ أكان بالألف أم بالياء، وقد قُرِيء " واللّذانِّ يأتيانِها منكم" من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية 16]، كما قُرِيء " رَبّنا أرِنا اللّذَيْنِّ " من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[سورة فصلت، الآية 29] بتشديد النُّون فيهما[3].

---

[1]– ابن جني، اللمع، ص: 189.

[2]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص: 1/ 129، 130.

[3]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 130.

وأكثرُ ما يُستعمَلُ " الأُلى " لجمع الذكور العقلاء، ومن استعماله للعاقل وغيره قول الشاعر:

وتُبلي الأُلى يُسْتَلْئِمون على الأُلى تَراهُنَّ يومَ الرَّوعِ كالحِدَإِ القُبْلِ

ومن استعماله في جمع المؤنث قول الآخر:

مَحا حُبُّها حُبَّ الأُلى كُنَّ قبلها وحَلَّتْ مكاناً لم يكنْ حُلَّ من قَبلُ

وكذلك " اللاّئي"، فقد تُستعملُ لجماعة الذكور العقلاء نادراً كقول الشاعر:

هُمُ اللّائِي أُصيبوا يومَ فَلْجٍ بِداهِيَةٍ تَميدُ لها الجِبال

وقول الآخر:

فَما آباؤُنا بأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا، اللاّءِ قد مَهَدوا الحُجورا[1]

– **الأسماء الموصولة المشتركة:** الأسماء الموصولة المُشتركة هي التي تكون بلفظ واحد للجميع، فيشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكُ والمؤنث. وهي " **مَنْ وما وذا وأيٌّ وذُو**"، غير أنَّ " مَنْ " للعاقل و" ما " لغيره. وأمّا " ذا وأيٌّ وذُو" فتكون للعاقل وغيره. تقول: " نجح مَن اجتهدَ، ومنِ اجتهدت، ومنِ اجتهدا، ومنِ اجتهدتا، ومنِ اجتهدوا، ومنِ اجتهدْن". وتقول: " اركب ماشئت من الخيل، واقرأ من الكتب ما يفيدك نفعاً " وتقول: " من ذا فتح الشامَ؟ " أي " من الذي فتحها "؟ و" ماذا فتحَ أبو عُبَيدةَ؟ "، وتقول: " أكرِمْ أيَّهم أكثرُ اجتهاداً"، أي: " الذي هو أكثرُ اجتهاداً "، و" اركب من الخيل أيّها هو أقوى"، أي: " الذي هو أقوى". وتقول: " أكرمْ ذو اجتهدَ، وذو اجتهدتْ"، أي " أكرم الذي اجتهد والتي اجتهدت"[2].

– **مَن وما " الموصولتان:** قد تُستعمل " مَنْ " لغير العقلاء، وذلك في ثلاث مسائل، **الأولى:** أن يُنزَّلُ غيرُ العاقل منزلة العاقل كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [سورة الأحقاف، الآية 05]، وقولِ امرئ القَيس:

---

[1]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 130

[2]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 131، 132.

أَلا عِمْ صَباحاً، أيُّها الطَلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ منْ كانَ في العُصُرِ الخالي

وقول العباس بن الأحنف:

بكيْتُ على سِرْبِ القَطا إذ مَرَرْنَ بي فقُلتُ، ومِثلي بالبُكاء جديرُ

أَسِرْبَ القَطا، هل مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعلّي إلى من قَد هَويتُ أَطِيرُ

فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة، ونداءُ القطا والطلل في البيتين سوّغا تنزيلها منزلة العاقل إذ لا ينادى إلاّ العقلاء[1]؛ **والثانية:** أن يندمج غير العاقل مع العاقل في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ ﴾[سورة النحل، الآية 17]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ ﴾[سورة الحج، الآية 18]، فعدم الخلق يشمل الآدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله، والسجود لله يشمل العاقل وغيره ممن في السماوات والأرض؛ **الثالثة:** أن يقترنَ غير العاقل بالعاقل في عموم مفصّل بـ " مِنْ " كقوله عزَّ شأنه: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ ﴾[سورة النور، الآية 45]، فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض. وقد فصّلها على ثلاثة أنواع: الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربع[2].

وقد تستعمل " ما " للعاقل، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [سورة النساء، الآية 03]، وكقولهم: سبحان ما سخَّركنَّ لنا، وقولهم " سُبحانَ ما يُسبّحُ الرعدُ بحمده، وذلك قليل، وأكثر ما تكون " ما " للعاقل إذا اقترن العاقل بغير العاقل في

---

[1]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 132.

[2]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 133.

حكم واحد، كقوله سبحانه: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [سورة الجمعة، الآية 01]، فإنّ ما فيهما ممن يعقل وما لا يعقل في حكم واحد وهو التسبيح[1].

[1]– الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص: 133.

الدرس الحادي عشر: التوابع

التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفضِ[1].

1- التوكيد

التوكيد: لفظ يتبع الِاسْم المُؤَكّد لرفع اللّبْس وَإِزَالَة الاتساع وَإِنَّمَا تُؤَكد المعارف دون النكرات مُظْهَرُهَا ومُضْمَرُهَا[2]. ويأتي على ضربين، إمّا توكيد بتكرير الاسم، وإمّا أن يؤكد بما يحيط به.

1.1- توكيد بتكرير الاسم[3]:

ويأتي على ضربين، **ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب يعاد معناه:**

أ- ما يعاد بلفظه فنحو قولك: **رأيت زيدًا زيدًا**، ولقيت عمرًا عمرًا، وهذا زيدٌ زيدٌ، ومررت بزيدٍ زيدٍ، وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل وفي كل كلام تريد تأكيده.

فأما الفعل فتقول: قام عمرو، قامَ، وقم قمْ، واجلس اجلسْ، قال الشاعر:

ألا فَاسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثَمَّتَ اسْلَمِي ... ثَلاثُ تَحيَّاتٍ وإنْ لم تكلَّمِي

وأمّا الحروف فنحو قولك: في الدار زيدٌ قائمٌ فيها، فتعيد فيها " توكيدًا "، وفيك زيدٌ راغِبٌ فيك، وقال الله عز وجل: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [سورة هود، الآية 108]، إلّا أنّ **الحرف إنّما يكرر مع ما يتصل به لا سيما إذا كان عاملًا.**

---

[1] – ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 19.

[2]– ابن جني، اللمع في العربية، ص: 84.

[3] – اب السراج، الأصول في النحو، 2/ 19، 20.

وأما الجملُ فنحو قولك: قام عمرو قام عمرو، وزيدٌ منطلقٌ زيد منطلقٌ، والله أكبر الله أكبر، وكل كلام تريد تأكيده فلك أن تكرره بلفظه.

ب- إعادة المعنى بلفظٍ آخر نحو قولك: مررتُ بزيدٍ نفسهِ، وبكم أنفسكم، وجاءني زيدٌ نفسُه، ورأيت زيدًا نفسَهُ، ومررت بهم أنفسِهم، فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه فتقول: مررت بزيدٍ نفسِه كما تقول: مررت بزيدٍ لا أشك، ومررت بزيد حقًّا لتزيل الشك فإذا قلت: قمت نفسُك فهو ضعيف لأنّ النفس لم تتمكن في التأكيد؛ لأنّها تكون اسمًا تقول: نزلتُ بنفس الجبلِ، وخرجت نفسه، وأخرج الله نفسه، فلما وصلتها الاسم المضمر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه فأسكنت له ما كان في الفعل متحركًا، ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه. فإن أكّدته ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه فقلت: قمتَ أنتَ نفسُكَ وقاموا هم أنفسُهم فإن أتبعته منصوبًا أو مجرورًا حسنٌ؛ لأن المنصوب والمجرور لا يغيران الفعل تقول: رأيتكم أنفسكم ومررت بكم أنفسِكم ومررتُ بكم أنفسِكم وتقول: إن زيدًا قامَ هو نفسُه فتؤكد المضمر الفاعل المتصل بالمكنى المنفصل وتؤكد المكنى المنفصل بالنفس كالظاهر. والمضمر المتصل يؤكد بالمضمر المتصل وللمكنيات باب يذكر فيه، فإن قلت: إن زيدًا قامَ نفسُه فحملتَهُ على المنصوب جاز وكذلك: مررت بهِ نفسِه ورأيتُك نفسَك لأن المنصوب والمجرور المضمرين لا يغيرُ لهما الفعل.

2.1- التأكيد وهو ما يجيء للإحاطة والعموم

ومثاله: جاءني القومُ أجمعون، وجاءني القومُ كلهُم، وجاءوني أجمعون وكلهم، وإن المال لكَ أجمع أكتع، ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في " لك" وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه نصبت وكذلك: مررتُ بدارك جمعاء كتعاء، أو مررت بنسائك جمع كتع. ولا يجوز بزيدٍ أجمع، ولا بزيدٍ كله، وإنّما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة، وأجمعون وما تصرّف منها، وكل إذا كانت مضافة إلى الضمير وجميعهن يجرين على كل مضمر إلّا " أجمعين " لا تكون إلّا تابعة، لا تقول: رأيت أجمعين ولا مررت بأجمعين، لا يجوز أن يلي رافعًا ولا

ناصبًا ولا جارا، فلما قويت في الإتباعِ تمكّنت فيه، وصلح ذلك في " كُلٍّ " لأنّها في معنى "أجمعين" في العموم وذلك قولك: إنّ قومك جاءوني أجمعون، ومررت بكم أجمعين، فمعناها العموم وذلك مخالف لمعنى نفسه وأنفسهم؛ لأنّ أنفسهم وأخواتها تثبت بعد الشك فإذا قلت: مررتُ بهم كلِّهم فهو بمنزلة "أجمعين" ومررت بهم جميعهم، وتقول: مررت بدارك كلها ولا تقول: مررت بزيدٍ كله ولو قلت: أخذت درهمًا أجمع لم يجزْ لأن درهمًا نكرة وأجمع معرفة كما لا يجوز: مررت برجلٍ الظريف إلّا على البَدلِ، ولا يجوز البدل في "أجمعَ" لأنّه لا يلي العوامل، ولكن يجوز: أخذت الدرهم أجمع وأكلت الرغيف كله[1].

2- النعت (الوصف):

الوصف: لفظ يتبع الاسم الموصُوف تجلية له وتخصيصا مِمَّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه ولا يكون الوصف إلّا من فعل أو راجعا إلى معنى فعل[2].

والمعرفة تُوصَف بالمعرفة والنكرة تُوصَف بالنكرة ولا تُوصَف معرفَة بنكرة ولا نكرة بمعرفة، والأسماء المضمرة لا تُوصف لأنّها إذا أضمرت فقد عرفت فَلم تحتج إلى الوصف لذلك تَقول في النكرة جاءني رجلٌ عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقلٍ وتقول فِي المعرفة هذا زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت بزيد العاقل[3].

والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرةِ دون المعرفةِ، لأنّ المعرفةَ كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنّما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة، فأمّا النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها

---

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 21.

[2]- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 82.

[3]- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 82.

حينئذٍ الفائدة[1]. والصفة: كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ، وهي تنقسم على خمسة أقسام[2]:

القسم الأول: حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه. نحو الزرقة والحمرةِ، والبياضِ والحول، والعور، والطول والقصر والحسنِ والقبح وما أشبهُ هذه الأشياء، تقول: مررت برجل أزرق وأحمرَ وطويل وقصير وأحول وأعور وبامرأة عوراء وطويلة زرقاء وبرجلٍ حَسَنٍ وبامرأة حسنَةٍ فجميعُ هذه الصفات قد فرقت لك بين الرجلِ الأزرق وغيره والأحمر وغيره والرفع والنصب مثل الخفضِ. والرجل والجمل والحجرُ في الوصف سواء إذا وصفتهنَّ بما هو حليةٌ لهن، فأما الموصوف بصفة ليست له في الحقيقة وإنّما هي لشيء من سببه، وإنّما جرت على الاسم الأول لأنّها تفرّق بينه وبين من له اسم مثل اسمه، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوهُ ومضيت إلى رجلٍ طويل أخوهُ وقد تقدم ذكر الصفة التي تجري على الموصوف في الإعرابِ إذا كان لشيءٍ من سببه عورض بها وقلنا: إنه إنما يجري على الاسم منها ما كان مشبهًا باسم الفاعل مما تدخله الألف واللام أو يثنى ويجمع بالواو والنون ويذكّر ويؤنث.

الثاني: فعلٌ للموصوف يكون به فاعلًا هو أو شيء من سببهِ. وذلك نحو: " قائم، وقاعد، وضارب ونائم "، تقول: مررت برجلٍ قائمٍ، وبرجلٍ نائمٍ، وبرجل ضاربٍ، وهذا رجلٌ قائمٌ ورأيت رجلًا قائمًا، فهذه صفة استحقها الموصوف بفعله، لأنّه لما قام وجب أن يقال له: قائمٌ ولما ضَرَبَ، وجب أن يُقال له: ضاربٌ، وكذلك جميع أسماء الفاعلينَ على هذا، نحو: مكرم، ومستخرج، ومدحرج، كثرت حروفُه أو قلت ولهذا حَسُنَ أن توصف النكرة بالفعل فتقول: مررتُ برجلٍ ضَرب زيدًا وبرجلٍ قامَ وبرجلٍ يضربُ لأنّه ما قيل له ضاربٌ إلّا بعد أن ضَربَ أو يضربُ في ذلك الوقت أو يكون مقدرًا للضربِ لأنّ اسم الفاعل إنّما يجري

---

[1]– ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 23.

[2]– ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ [23 – 27].

[مجرى] الفعل، فجميع هذا الذي ذكرت لك –من أسماء الفاعلين– يجري على الموصوفات التي قبلها فيفصل بين بعض المسميات وبعضٍ إذا أخلصتها نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ وقاتلٍ ومكرمٍ ونائمٍ وكذلك إن كانت لما هو من سبب الأول نحو قولك: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه وبرجلٍ قائم أخوهُ ورأيت رجلًا ضاربًا أخوه عمرًا وهذا رجلٌ شاكر أخوه زيدًا ولك أن تحذف التنوين – وأنت تريده – من اسم ويتضيف فتقول: مررت [برجل] ضاربِ زيدٍ غدًا، وبرجلِ قاتلِ بكرٍ الساعةَ.

الثالث: وصفٌ ليس بعمل ولا بحليةٍ. وذلك نحو: العقلِ والفهمِ، والعلم والحزنِ، والفرحِ، وما جرى هذا المجرى، تقول: مررتُ برجلٍ عالم وبرجل عاقلٍ ورجل عالمٍ أبوهُ، وبرجل ظريفةٍ جاريتُهُ فجميع هذه الصفات وما أشبهها وقاربها فحكمها حكمٌ واحدٌ، وقياسُها قياسُ ضاربٍ وقائمٍ في إعرابها إذا كانت متصرفةً كتصرفها.

الرابع: وصفٌ ينسبُ إلى أبٍ أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروبِ. جرى مجرى النعوت التي تقدم ذكرها، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ هاشمي، وبرجلٍ عربيٍّ منسوب إلى الجنس وكذلك عجمي وبرجلٍ بزازٍ وعطارٍ، وسراج وجمّال ونجار فهذا منسوبٌ إلى الأمور التي تعالج وبرجلٍ بصري، ومصري، وكوفي وشامي فهذا منسوب إلى البلد وتقول: مررتُ برجلٍ دارعٍ ونابلٍ أي: صاحبُ درعٍ وصاحبُ نبلٍ، وكذلك برجلِ فارسٍ، فجميع هذه الأشياءُ إنما صارت صفاتٍ بما لها من معنى الصفةِ، وسنبين النسب في بابه، فإنه حدٌّ من النحو كبير –إن شاء الله– فأما أبٌ وأخٌ وابنٌ وما جرى مجراهن، فصفاتٌ ليست منسوبة إلى شيءٍ، وهي أسماءٌ أوائل في أبوابها و [لا] ، يجوز أن تنسب إليها كنسب هاشمي المنسوب إلى هاشم ولا كعطارِ المنسوب إلى العطرِ ولا دارع المنسوب للدرعِ.

الخامس: الوصفُ بـ" ذي" التي في معنى صاحبٍ لا بذو التي في معنى " الذي ". وذلك نحو: مررتُ برجلٍ ذي إبلٍ وذي أدبٍ وذي عقل وذي مروءة، وما أشبه ذلك، ويفسر بأنّ معناه "صاحبٌ" ولا يكون إلّا مضافًا ولا يجوز أن تضيفه إلى مضمر وإذا وصفت به نكرةً

أضفته إلى نكرةٍ وإذا وصفت به معرفة أضفتَ إلى الألف واللام ولا يجوز أن تضيفه إلى زيدٍ وما أشبههُ وتقول للمؤنث "ذاتِ" تقول: مررتُ بامرأةٍ ذات جمالٍ وإذا ثنيت قلت: مررت برجلينِ ذوي مالٍ وهذان رجلانِ ذوا مالٍ وهاتانِ امرأتان ذواتا مالٍ وهؤلاء رجالٌ ذوو مالٍ ونساء ذوات مالٍ فأما "ذو" التي بمعنى " الذي" فهي لغةُ طيءٍ فحقها أن يوصفَ بها المعارف.

- النعت الموصول المشبه بالمضاف

وإنّما أشبه المضاف لأنّه غير مستعمل إلّا مع صلته، وذلك نحو: أفضل منكَ وأب لكَ وأخ لكَ وصاحبٌ لكَ فجميع هذه لا يحسن أن تفردها من صلاتها لو قلت: مررت برجلٍ أبٍ وبرجلٍ أخٍ لك وبرجلٍ خيرٍ وبرجل شَرّ لم يجز حتى تقول: مررتْ برجلٍ أبٍ لك وبرجل أخٍ لك وبرجل خيرٍ منكَ فجميع هذه إذًا أخلصتها للموصوف ولم تعلقها بشيءٍ من سببه أجريتها على الأول فقلت: هذا رجلٌ خيرٌ منكَ وصاحبٌ لكَ وأبٌ لكَ ورأيت رجلًا خيرًا منكَ وأبًا لكَ ومررت برجلِ خيرٍ منكَ وأبٍ لكَ فإن علقتها بشيء من سببه رفعت وغلبت عليها الاسمية فقلت: مررت برجلٍ أبٍ لكَ أبوهُ وبرجلٍ صاحبٍ لكَ أخوه وبرجلٍ خير منه أبوه ترفع جميع هذا على الابتداء والخبر والجر لغة، وليست بالجيدة وتقول: ما رأيت رجلًا أبغضَ إليه الشرُّ منهُ إليه، وما رأيتُ آخر [أحسن] في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ فإنّما جرى: "أبغضُ وأحسنُ" على "رجلٍ" في إعرابه. وإن كان قد وقع بهما الشر والكحلَ، لأن الصفة في المعنى له، وليس هنا موصوفٌ غيره لأنّه هو المبغضُ للشر وهو الحسنُ بالكحلِ. فلهذا لم يشبه: مررت برجلٍ خيرٍ منهُ أبوهُ لأن أباه غيره وليس له في الخبر الذي في " أبيه" نصيب[1].

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 29، 30.

3- عطف البيان

عطف البيان: أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، تقول: قام أخوك محمد، كقولك: قام أخوك الظريف، وكذلك: رأيت أخاك محمّدًا ومررت بأخيك محمّد[1].

عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبيّن لما تجريه عليه كما يبينان، وإنّما سمي عطف البيان ولم يقل أنّه نعت؛ لأنّه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتًا. وسموه عطف البيان لأنّه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيتُ زيدًا أبَا عمرٍو، ولقيت أخاكَ بكرًا[2].

والفرق بين عطف البيان والبدل أنّ عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول، وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان: يا أخانا زيدًا، فتنصب وتنون؛ لأنّه غير منادى، فإن أردت البدل قلت: يا أخانا زيد[3].

4- البدل

البدل: يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص، وهو في الكلام على أربعة أضرب بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والنسيان[4].

- **البدل والمبدل منه:** ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمظهر من المضمر، والمضمر من المظهر، والمضمر من المضمر، والمظهر من المظهر، **فبدل المعرفة من المعرفة:** قام أخوك زيد، **وبدل**

---

[1]- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 90.

[2]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 45.

[3]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 46.

[4]- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 87.

النكرة من النكرة: مررت برجل غلام رجل، **والمعرفة من النكرة:** مررت برجل زيد، **والنكرة من المعرفة:** ضربت زيدا رجلا صالحا، **والمظهر من المضمر:** نحو قولك مررت به أبي محمد، قال الشاعر: (على حالة لو أنّ في القوم حاتما ... على جوده لضن بالماء حاتم) جر حاتما لأنّه بدل من الهاء في جوده، **والمضمر من المظهر:** نحو قولك رأيت زيدا إياه، **والمضمر من المضمر:** نحو قولك رأيته إيّاه، **والمظهر من المظهر:** كقولك رأيت زيدا أخاك[1].

- أنواع البدل

والبدل على أربعة أقسام: إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه، أو يكون المعنى مشتملًا عليه أو غلطًا، وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنّه خالٍ من الأول، وكان الأصل أن يكونا خبرين، أو تدخل عليه واو العطف، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس[2].

الأول: ما ابتدلته من الأول وهو هُو: وذلك نحو قولك: مررتُ بعبد الله زيدٍ، ومررت برجلٍ عبد الله، وكان أصل الكلام: مررت بعبد الله ومررت بزيدٍ أو تقول: مررتُ بعبد اللهِ وزيدٍ، ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول؛ فلذلك استعمل البدل فرارًا من اللبس وطلبًا للاختصار والإيجاز[3].

الثاني: ما أبدل من الأول وهو بعضه: وذلك نحو قولك: ضربتُ زيدًا رأسَهُ، وأتيتُ قومَكَ بعضَهم، ورأيتُ قومَكَ أكثَرهم، ولقيت قومكَ ثلاثَتهم، ورأيت بني عمّكَ ناسًا منهم، وضربت وجوهها أولها، قال سيبويه: « فهذا يجيء على وجهين: على أنّه أراد أكثَر قومِكَ، وثلثي قومكَ، وضربتُ وجوهَ أولِها، ولكنه ثنّى الاسم تأكيدًا، ... ويكون على الوجه الآخر: أن يتكلم فيقول: رأيتُ قومَكَ ثم يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلاثتَهم، أو ناسًا

---

[1]- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 87، 88.

[2]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 46.

[3]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 46.

منهم، ... ومثله قوله عز وجل: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ ﴾ [سورة آل عمران، الآية 97]، لأنّهم من الناس »[1]. والمستطيعونَ بعضُ الناسِ[2].

الثالث: ما كان من سبب الأول: وهو مشتمل عليه نحو: سُلبَ زيدٌ ثوبَهُ، وسرق زيد مالُه؛ لأنّ المعنى: سُلبَ ثوب زيد، وسرق مالُ زيدٍ، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة، الآية 217]، لأنّ المسألة في المعنى عن القتال في الشهر الحرام[3].

الرابع: وهو بدل الغلط والنسيان: وهو البدل الذي لا يقع في قرآن ولا شعرٍ، وذلك نحو قولهم: مررتُ برجلٍ حمارٍ، كأنّه أراد أن يقول: مررتَ بحمار فغلط فقال: برجلٍ أو بشيءٍ. والفعل قد يبدل من الفعل وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلّا البدل والعطف، والبدل. وإنّما يبدل الفعل من الفعلِ نحو قولك: إن تأتني تمشي أمشي معكَ؛ لأنّ المشيَ ضرب من الإتيان، ولا يجوز أن تقول: إن تأتي تأكل آكلْ معكَ؛ لأنّ الأكل ليس من الإتيان في شيء[4].

5- العطف بالحروف

العطف: وهو النسق وحروفه عشرة وهي الواو والفاء وثم وأو ولا وبل ولكن الخفيفة وأم وإمّا مكسورة مكررة وحتى. هذه الحروف تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول، ومعانيها مختلفة[5]. أي: يُتبعنَ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها[6].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، 1/ة150.

[2]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 47.

[3]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 47.

[4]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 48، 49.

[5]- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 91. وقد سبق الحديث عن معاني حروف العطف من هذه المطبوعة في الدرس الثامن: حروف العطف – الأنواع والدلالات، ص: 71.

[6]- ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 55.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس الثاني عشر: أسلوب النداء

النداء: هو علامة من علامات الاتصال بين الناس، وهو دليل قوي على اجتماعية اللغة، ومن ثَمّ فهو كثير الاستعمال، ولا يكاد يخلو كلام إنسان كل يوم من النداء، فأنت في حاجة كل وقت أن تنادي " شخصا ما أو "شيئا ما "؛ لذلك كان **للنداء أسلوب خاص،** بل جملة خاصة اختلف في شأنها اللغويون؛ فهي جملة لأنّها تفيد معنى كاملا حين نقف عليها، وهي تتكون من حرف للنداء ومنادى، والجملة المعروفة لا تتكون من حرف واسم فقط، ولا بد أن يكون فيها إسناد بين اسم واسم أو بين فعل واسم؛ لهذا كله **يرى بعض اللغويين المحدثين قبول هذا التركيب على أنّه جملة** لكنّهم يطلقون عليها **"جملة غير إسنادية"**. على أن **النحو العربي يرى أن جملة النداء جملة تامة شأنها شأن الجمل الأخرى يتوافر فيها إسناد غير ظاهر**؛ لأنّ المنادى عندهم نوع من " المفعول به "، وهو **منصوب بفعل محذوف تقديره: أنادي، أو أدعو**، وهذا الفعل لا يظهر مطلقا، وحرف النداء ينوب عنه ويعمل عمله. وهناك اعتراض قديم على تقدير هذا الفعل؛ لأنّ جملة النداء جملة طلبية، وهذا التقدير يحوّلها إلى جملة خبرية، وهو اعتراض لا موضع له في التحليل النهائي لهذه الجملة[1].

- حروف النداء

وحروف النداء متعددة؛ منها ما هو للقريب، ومنها ما هو للمتوسط، ومنها ما هو للبعيد. ومقياس القرب والبعد قد يكون مقياسا ماديا في المكان والزمان، وقد يكون مقياسا معنويا كالابن والصديق والعدو. وأشهر حروف النداء وأكثرها استعمالا هو: يا، ويجوز حذف حرف النداء في الاستعمال الكثير ويبقى أثره[2]. ومثاله:

---

[1]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: 01 (1420هـ/ 1999م)، ص: 276.

[2]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 276، 277.

خليليّ ما واف بعهدي أنتما .... إذا لم تكونا لي على من أقاطع[1]

خليليّ: منادى بحرف نداء محذوف والتقدير: يا تخليليّ. والحروف التي ينادى بها المدعو خمسة وهي: **يا وأيا وهيا وأي والألف**، تقول يا زيد وأيا زيد وهيا زيد وأي زيد وأزيد[2].

- **أنواع المنادى:** ينقسم المنادى إلى نوعين: منادى مبني ومنادى معرب.

1- المنادى المبني: هو يُبنى على ما يرفع به في محل نصب وهو نوعان[3]:

أ- **العَلَم المفرد:** أي الذي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، مثل: يا عليُّ أقبل يا فاطمةُ أقبلي، **فإن كان المنادى العلم مبنيا في الأصل بقي على بنائه** ولكنه يعرب كما يلي: جزاك الله خيرا يا سيبويه. "سيبويه": منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأخير في محل نصب. **وإن كان العلم المفرد موصوفا بكلمة ابن أو بنت** بشرط أن يكونا مضافين إلى علم فلك فيه وجهان: البناء على الضم، أو البناء على الفتح: " **يا سعيدُ بنَ زيدٍ أقبل**": سعيد: منادى مبني على الضم في محل نصب، بن: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة، وهذا الإعراب على القاعدة الأصلية للعلم المفرد. أو " **يا سعيدَ بنَ زيد أقبل**": سعيد: منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهوره حركة الإتباع[4].

وإن كان العلم المفرد المنادى اسما منقوصا مثل شخص اسمه " راضي أو هادي"، فلك في يائه وجهان: **الأول إبقاء الياء** مثل: يا راضي أقبل، راضي: منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره الثقل في محل نصب. **الثاني حذف الياء شأن حذفها في حالتي**

---

[1]- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 232.

[2]- ابن جني، اللمع في العربية، ص: 107

[3]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 277.

[4]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 277، 278.

الرفع والجر، مثل: يا راضِ أقبل. " راض": منادى مبني على ضم مقدر على الياء المحذوفة منع من ظهوره الثقل في محل نصب "والأفضل إبقاء الياء"[1].

وإن كان العلم مقصورا فلك في ألفه مثل ما لك في ياء المنقوص، والأفضل إبقاؤها، مثل: " يا مصطفى أقبل ". مصطفى: منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره التعذر في محل نصب[2].

يلتحق بقاعدة نداء العلم المفرد: نداء ضمير المخاطب، مثل: يا زيد يا أنت. أنت: منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلية، في محل نصب. **ونداء الإشارة:** يا هؤلاء أقبلوا. هؤلاء: منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلية، في محل نصب. **ونداء الموصول:** يا مَنْ فعل الخير أبشر. مَنْ: منادى مبني على ضم مقدر من ظهوره حركة البناء الأصلية، في محل نصب[3].

ب- النكرة المقصودة: وهي النكرة التي تقصد قصدا في النداء؛ ولذلك تكتسب التعريف منه؛ لأنّه يحددها من بين النكرات، وهي تبنى على ما ترفع به في محل نصب: يا رجلُ أقبل يا فتاة أقبلي، رجل: منادى مبني على الضم في محل نصب. فتاة: منادى مبني على الضم في محل نصب؛ يا رجلان أقبلا. رجلان: منادى مبني على الألف في محل نصب. يا مُجِدُّون أبشروا. مجدون: منادى مبني على الواو في محل نصب[4].

إن كانت النكرة موصوفة فالأغلب نصبها: نصرك الله يا قائدا عظيما. " قائدا ": منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. **إن كانت النكرة اسما مقصورا أو منقوصا** فلك في ألفه أو يائه ما ذكرنا في العلم المفرد: يا فتى أقبل. "فتى": منادى مبني على ضم مقدر منع من

---

[1]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 278.

[2]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 278

[3]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 279.

[4]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 279.

ظهوره التعذر، في محل نصب. يا لاهي تنبه. "لاهي": منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره الثقل، في محل نصب[1].

2- المنادى المعرب المنصوب: وهو ثلاثة أنواع:

أ- النكرة غير المقصودة: وهي التي لا تفيد من النداء تعريفا، وأشهر أمثلتهم قول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي. رجلا: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. ويكثر استعمال هذا المنادى الآن، مثل: يا غافلا أفق يا تائبا طوبى لك[2].

ب- المضاف: يا فاعل الخير أقبل. فاعل: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. الخير: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة[3].

جـ- الشبيه بالمضاف: وقد قدمنا أمثلة له في لا النافية للجنس: يا كريما خلقه أبشر. كريما: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. خلقه: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، الهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه[4].

- **حذف حرف النداء:** يجوز أن تحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفا لـ" أي"، تقول: زيد أقبل لأنه لا يجوز أن تقول: أيّها زيد أقبل، ولا تقول: رجل أقبل، لأنّه يجوز أن تقول يا أيّها الرجل أقبل، ولا تقول: هذا أقبل لأنّه يجوز أن تقول: يا أيّهذا أقبل. قال الله سبحانه: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ [سورة يوسف، الآية 29]، أي يا يوسف[5].

- **نعت المنادى:** نعت الاسم المفرد المضموم بمفرد جاز في وصفه وجهان، الرفع والنصب جميعا تقول: يا زيد الظريفُ، وإن شئت الظريفَ، فمن رفع فعلى اللفظ ومن نصب فعلى الموضع قال العجّاج: (يا حَكَمُ الوارثَ عن عبد الملك ...)

---

[1]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 280.

[2]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 280.

[3]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 280.

[4]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 280.

[5]- ابن جني، المع في العربية، ص: 108، 109.

وقال جرير: فما كعب بن مامةَ وابن سعدى ... بأجودَ منك يا عُمَرَ الجوادا

فإن نعتَّهُ بالمضاف نصبته لا غير، تقول يا زيدُ أخا عمروٍ ويا زيد ذا الجُمَّة[1].

– **توكيد المنادى:** التوكيد جار مجرى الوصف تقول: يا تميم أجمعون، وإن شئت أجمعين وتقول: يا تميم كلكم وكلهم بالنصب لا غير[2].

– **العطف على المنادى:** إن عطفت على المضموم اسما فيه ألف ولام كنت مخيرا، إن شئت رفعته وإن شئت نصبته، تقول: يا زيدُ والحارثُ، وإن شئت والحارثَ، قال الله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سورة سبأ، الآية 10]، يقرأُ بالرفع والنصب قال الشاعر:

أَلَا يا زيدُ والضحّاكُ سيرا ... فقد جاوزتُما خَمَرَ الطّريق

يروى "الضحّاك " بالرفع والنصب[3].

ملاحظة:

– **لا ينادى اسما فيه الألف واللام،** لا تقول: يا الرجل ويا الغلام. لأنّ الألف واللام للتعريف و"يا" تحدث في الاسم ضربا من التخصيص فلم يجتمعا لذلك إلّا أنّهم قالوا يا الله اغفر لي: بقطع الهمزة ووصلها فجاء هذا في اسم الله تعالى خاصة لكثرة استعماله، ولأنّ الألف واللام صارتا فيه بدلا من همزة إلاه في الأصل[4].

– **اللهم:** وتقول في النداء اللهم اغفر لي، وأصله: يا الله اغفر فحذفت " يا " من أوله وجعلت الميم في آخره عوضا من "يا" في أوله، ولا يجوز الجمع بينهما إلّا أن يضطر شاعر، قال:

إنّي إذا ما حَدثُ ألمَّا ... أقول يا اللهمّ يا اللهمَّا[5]

---

[1]– ابن جني، المع في العربية، ص: 109، 110.

[2]– ابن جني، المع في العربية، ص: 110.

[3]– ابن جني، المع في العربية، ص: 110، 111.

[4]– ابن جني، المع في العربية، ص: 112.

[5]– ابن جني، المع في العربية، ص: 113.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي
للكلية
كلية الآداب واللغات

الدرس الثالث عشر: أنواع الجمل

قسّم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام، وجعلها الزمخشري أربعة أقسام: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيةٍ، وظرفيّةٍ، وهذه قسمة أبي عليّ، وهي قسمةٌ لفظيّةٌ، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّةٌ واسميّةٌ، لأنّ الشرطيّة في التحقيق مركّبةٌ من جملتين فعليّتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو " استقرّ"، وهو فعل وفاعل. فمثال الجملة الفعليّة: " زيد قام أبوه "، فـ " زيد " مرتفعٌ بالابتداء، و" قام " في موضع خبره، وفيه ضمير[1].

والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول، وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان: يا أخانا زيدًا1، فتنصب وتنون؛ لأنه غير منادى، فإن أردت البدل قلت: يا أخانا زيدُ، وقد بينت هذا الباب في النداء ومسائله، وستزداد بيانًا في باب البدل إن شاء الله[2].

– **الجملة الفعلية:** هي التي صدرها فعل ك" قام زيد وضُرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم"[3].

– **الجملة الاسميّة:** هي التي صدرها اسم ك" زيد قائم، وهيهات العقيق"، وقائم الزيدان عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون[4]. **أو** هي التي يكون الجزء الأول منهما اسما كما سمّيت الجملة الأولى فعلية، لأنّ الجزء الأول فعل، وذلك نحو: " زيد أبوه قائم "، و"محمد أخوه

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 229.

[2] – ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 46.

[3]– ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 492

[4]– ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 492.

منطلق "، فـ" زيد " مبتدأ أول، و" أبوه " مبتدأٌ ثانٍ، و" قائم " خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ الأول[1].

– **الجملة الشرطيّة:** فنحو قولك: " زيد إن يقمْ أقمْ معه "، فهذه الجملة، وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: " قام زيد "، إلّا أنّه لمّا دخل هاهنا حرف الشرط، ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة؛ نحو: المبتدأ والخبر، فكما أنّ المبتدأ لا يستقل إلَا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقلّ إلّا بذكر الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة[2]. والصواب عند ابن هشام أنّها من قبيل الفعلية[3].

– **الجملة الظرفية:** هي المصدّرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما[4]. والظرف على ضربين: ظرف من الزمان، وظرف من المكان، وحقيقة الظرف ما كان وعاءً، وسُمّي الزمان والمكان ظروفًا لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرف خبرًا عن المبتدأ؛ نحو قولك: " زيد خلفك "، و" القتال اليوم "[5].

وذكر ابن هشام تقسيمات أخرى للجملة العربية منها تقسيمهم لها إلى كبرى وصغرى، وجمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل. أمّا **الجملة الكبرى:** هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم؛ أمّا **الصغرى:** هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين[6].

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 230.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 231.

[3]– ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 492.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 492.

[5]– ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 230.

[6]– ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 497.

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم (اعتماد مصحف المدينة المنورة – إلكتروني – في الكتابة).

المصادر

1. ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ط: 01، (1424هـ/ 2003م).
2. البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: 04، (1418هـ/1997م).
3. البيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني) الآداب للبيهقي، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، بيروت، لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: 01 ، (1408هـ/ 1988 م).
4. الترمذي (محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي)، سنن الترمذي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د ط)، (د ت).
5. الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، (2000).

6. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، المكتبة العلمية، (د ط)، (د ت).
7. ـــــــــــــ، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، بيروت، علم الكتب، ط: 02، (1405هـ/ 1985).
8. الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط: 04، (1407هـ/ 1987م).
9. الحازمي أحمد بن عمر بن مساعد، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، ط: 01 (1431هـ/ 2010م).
10. أبو حيّان (محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، قرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 01، (1413هـ/ 1993م)، الجزءان: 1، 4، تحقيق: صدقي محمد جميل، ، بيروت، دار الفكر، (1420هـ).
11. الرّضي (محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي نجم الدين)، شرح الرضي على الكافية " طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة "، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قان يونس، ط: 02، (1996م). الأجزاء: 2، 3، 4. والجزء 1 طبعة دار الكتب العلمية، بيروت (1405هـ/ 1985م).
12. الرماني (أبو الحسن علي بن عيسىبن علي بن عبد الله، الرماني)، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: خلف الله ومحمد زغلول سلام، مصر، دار المعارف، ط: 02 (1387هـ/1968).

13. الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاؤه، ط: 01، (1376هـ/1957 م).

14. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف، بيروت، دار الكتاب العربي ط: 03 (1407هـ)، الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي.

15. ـــــــــ، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ، بيروت، مكتبة الهلال، ط: 01، (1993).

16. ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، (د ط)، (د ت).

17. السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي) مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: 02 (1407هـ/ 1987 م).

18. السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي)، نتائج الفكر في النَّحو، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 01 (1412هـ/ 1992 م).

19. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، ت: 180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03 (1408هـ/ 1988 م).

20. السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د ط)، مصر، المكتبة التوفيقية (د ت).

21. الشريف الجرجاني، التعريفات (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ت: 816هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 01 (1403هـ/ 1983م).

22. الصبّان (أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لبنان، دار الكتب العلمية بيروت، ط: 01 (1417هـ/ 1997م).

23. الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني)، المعجم الأوسط تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، (د ت).

24. الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير الطبري)، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط: 01 (1422هـ/ 2001م).

25. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: 01 (1420هـ/ 1999م).

26. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ت: 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط: 01 (1416هـ/ 1995م).

27. ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ش،رح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة جديدة ومنقحة، صيدا، بيروت المكتبة العصرية (1427هـ/ 2006م)، راجع هذه الطبعة: د. أسعد النادري.

28. ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ت: 395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، ط: 01 (1418هـ/ 1997م).

29. الفرّاء (أبو يحي زكريا الفرّاء)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 02 (1980م).

30. قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، نقد الشعر، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، ط: 01 (1302هـ).

31. القزويني (أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق) الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجيل، ط: 03 (د ت).

32. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي، الإمارات، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط: 01 (1425هـ/ 2004م).

33. المبرد (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، ط: 03، (1417هـ/ 1997م).

34. ـــــــ، المقتضب تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 (1999م). وكذلك، بتحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د ط)، بيروت، عالم الكتب، (د ت).

35. المرادي (أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط: 01 (1428هـ/ 2008م).

36. ـــــــــ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 01 (1413هـ/1992م).

37. ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى) لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط: 03 (1414هـ).

38. ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط)، (د ت).

39. ـــــــــ، شرح شذور الذهب، ومعه: رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف: بركات يوسف هبود، ضبط وتشكيل يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت، دار الفكر، ط: 02 (1419هـ/ 1998م).

40. ـــــــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط: 06 (1985م).

41. ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: 01 (1422هـ/ 2001م).

المراجع

42. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، ط: 01 (1417هـ/ 1996م).

43. بابتي (عزيزة فوال بابتي)، المعجم المفصل في النحو العربي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 02 (1425هـ/ 2004م).

44. حمودة طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (1403هـ/ 1982م).

45. حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين " دراسة تطبيقية "، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 01، (1434هـ/ 2013م).

46. الدرويش محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، دمشق، بيروت، اليمامة للنشر والتوزيع، ودار ابن كثير للنشر والتوزيع، ط: 07 (1420هـ/ 1999م).

47. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط: 15 (د ت).

48. الغلاييني (الشيخ مصطفى الغلاييني)، جامع الدروس العربية، تحقيق: محمد عبد القادر العقباوي، القاهرة، شركة القدس للتجارة، ط: 01 (2007م).

49. ماهر عباس جلال، نظرية المناسبة الصوتية، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ط: 02 (1430هـ/2009م).

50. النادري (محمد أسعد النادري)، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة (1428هـ/2007م).

المجلات والدوريات

51. جمي بوجمعة (أكادير– المغرب)، أسلوبية الإيجاز في الخطاب القرآني، مجلة: آفاق الثقافة والتراث، تصدر عن قسم الدراسات والمجلة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، السنة الحادية عشرة، العدد الرابع والأربعون (ذو القعدة 1424هـ– ديسمبر " كانون الأول " 2003م).

52. سعدودي الشاذلي، الإضمار في التراث اللغوي العربي " قراءة في المصطلح واستعمالاته "، مجلة اللغة العربية وآدابها، تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب واللغات- جامعة البليدة 2، العدد: 09 (ربيع الأول 1436هـ/ جانفي 2015م).

المجلس العلمي للكلية